



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

العنوان:

تقييم فعالية سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري
خلال الفترة (2000-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص : إدارة مالية

تحت إشراف الدكتورة

نوي نبيلة

من إعداد الطالب

حويشي عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ مساعد - أ -	د. قرأوي أحمد الصغير
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - ب -	د. نوي نبيلة
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد - أ -	أ.زواوي حميدة

2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ مِنَ
النَّارِ سَمُوكًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلنَّجْمِ كُتُبًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلْقَمَرِ نُجُومًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلشَّمْسِ كُرْسِيًّا
مُجِيدًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلنَّجْمِ كُتُبًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلْقَمَرِ نُجُومًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلشَّمْسِ كُرْسِيًّا
مُجِيدًا

تشكرات

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة المشرفة على هذه المذكرة "الأستاذة نوي نبيلة " على ما قدمته لي من إرشادات هادفة وتوجيهات قيمة وحرصها الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحلها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الخالص إلى كل الأساتذة والزملاء على تشجيعهم .

إلى كل من أعانني من قريب أو بعيد لإعداد هذه المذكرة.

شكرا جزيلا

حويشي عبد الله

الإهداء

إلى التي حملتني وهنأ على وهن وأحاطتني بعطفها وحنانها إلى أعز ما أملك في الوجود
إلى أبر الناس بصحبتني .

إلى التي يعجز اللسان عن شكرها، إلى التي مهما فعلت لن أوفيتها حقها، إلى أمي
العزيزة الغالية .

كما أهدي هذا العمل إلى من سهر على رعايتني حتى كبرت وأنا في نظره لازلت صغيراً.
إلى من رباني صغيراً وصاحبني كبيراً، إلى روح أبي الغالي رحمه الله .

إلى الذين تعلمت منهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الحياة حلوها ومرها إخوتي وأخواتي .

إلى الصديق الصدوق ثاني القلب وثالث العين إلى زملائي وزميلاتي في العمل

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة وأخص بالذكر تخصص إدارة مالية دفعة 2018 .

إلى كل من ساعدني وناصرني ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو بعيد .

عذراً لمن ضمه صدري ونسيه قلبي

لكل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

حويشي عبد الله

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	التشكرات
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ - ح	مقدمة عامة
	الفصل الأول: مفاهيم حول سعر الصرف وواقعه في الجزائر
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف
03	1.1. عموميات حول سعر الصرف
03	1.1.1. مفهوم سعر الصرف
04	2.1.1. أنواع سعر الصرف
06	2.1. النظريات المفسرة لسعر الصرف
06	1.2.1. نظرية تعادل القدرة الشرائية (PPA)
09	2.2.1. نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم) PTT
11	3.2.1. نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات)
12	4.2.1. النظرية الكمية (كمية النقود)
13	5.2.1. نظرية كفاءة السوق
14	3.1. أنظمة سعر الصرف
14	1.3.1. نظام سعر الصرف الثابت
17	2.3.1. نظام سعر الصرف العائم (الحر أو المرن)
20	المبحث الثاني: واقع تطور سعر الصرف في الجزائر
20	1.2. مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر
20	1.1.2. مرحلة نظام سعر الصرف الثابت
23	2.1.2. مرحلة التسيير الحركي للتسعير (سعر الصرف الديناميكي) منذ 1988 - 1994
25	3.1.2. مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ 1994
26	2.2. نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

27	1.2.2. نظام الرقابة على الصرف قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10
29	2.2.2. نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10
31	3.2. العوامل المؤثرة على سعر الصرف في الجزائر
31	1.3.2. العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
32	2.3.2. العوامل الغير إقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
34	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: تقييم نتائج سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري
36	تمهيد
37	المبحث الأول: الدينار الجزائري وسياسة التخفيض
37	1.1. نشأة وتطور الدينار الجزائري
38	1.2. سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
39	1.1.2. مفهوم التخفيض في قيمة العملة
40	2.1.2. مفهوم الانخفاض في قيمة العملة
42	1.3. شروط نجاح سياسة التخفيض وأثرها
42	1.1.3. شروط نجاح سياسة التخفيض
42	2.1.3. الآثار المترتبة على عملية التخفيض
46	المبحث الثاني: نتائج تخفيض قيمة الدينار الجزائري
46	1.2. مراحل تخفيض الدينار الجزائري
50	2.2. أسباب وأهداف تخفيض الدينار الجزائري
50	1.2.2. أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري
54	2.2.2. أهداف سياسة التخفيض
55	3.2. وصف وتحليل تأثير تخفيض الدينار على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري
55	1.3.2. تأثير تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري
60	2.3.2. تأثير التخفيض على حساب رأس المال والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات
63	3.3.2. تأثير تخفيض قيمة الدينار على معدل التضخم
65	4.3.2. تأثير تخفيض قيمة الدينار على احتياطي الصرف الأجنبي
67	5.3.2. تأثير تخفيض قيمة الدينار على الموازنة العامة
70	خلاصة الفصل الثاني
73	خاتمة عامة
77	قائمة المراجع

فهرس الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	قائمة الجداول	رقم الجدول
41	الفرق بين الانخفاض و التخفيض في قيمة العملة المحلية	01
51	تطور مؤشر ميزان المدفوعات في الفترة 2014-2002	02
52	تطور قيمة الديون الخارجية في الفترة 2007-2002	03
56	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2016 - 2000	04
61	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2016 - 2000	05
64	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2016 - 2000	06
66	تطور احتياطي الصرف خلال الفترة 2016 - 2000	07
68	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2016 - 2000	08

قائمة الأشكال

الصفحة	قائمة الأشكال	الشكل رقم
13	علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود	01
43	السلسلة المنطقية لتخفيض العملة	02
50	هيكل برامج التكيف الهيكلي المدعم من قبل الصندوق	03
57	تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2016	04
58	تطور الواردات خلال الفترة 2000-2016	05
59	تطور الميزان التجاري في الفترة 2000-2016	06
62	تطور ميزان المدفوعات وحساب رأس المال خلال الفترة 2000-2016	07
64	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016	08
66	تطور احتياطي الصرف خلال الفترة 2000 - 2016	09
68	تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000 - 2016	10

مقدمة

لقد مر الدينار الجزائري بعدة مراحل بعد الاستقلال حيث كان التعامل بالفرنك الفرنسي الجزائري والفرنك الفرنسي الأصلي، وبحلول تاريخ 10 أبريل 1964، تم الإعلان رسمياً عن ميلاد العملة الوطنية للجزائر المستقلة والتي تم تسميتها "الدينار الجزائري" لتحل محل "الفرنك الجزائري"، وذلك بمقتضى القانون رقم 111/64 .

يتحدد سعر الصرف وفق عدة آليات، غير أنه في بعض الأحيان تتدخل السلطات من خلال تخفيض قيمة العملة لتحقيق عدد من الأهداف.

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قراراً تتخذه السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، مضمونه تدنية قيمة العملة الوطنية، فالدول تقوم بتغيير قيم عملاتها الوطنية بحيث يصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق لمواجهة وتصحيح الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

كما يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من أهم أولويات الدول لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الصادرات وكذا تخفيض الواردات.

الجزائر على غرار العديد من الدول انتهجت سياسة تخفيض قيمة الدينار وفق عدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

سنحاول في بحثنا هذا تقييم فعالية سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري من خلال طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى فعالية سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري؟"

تدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأسباب وراء التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري؟
- هل نجحت سياسة تخفيضات قيمة الدينار الجزائري في تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتخفيض الواردات؟
- هل نجحت سياسة تخفيضات قيمة الدينار الجزائري في تحسين وضعية حساب رأس المال وميزان المدفوعات؟
- ما أثر سياسة تخفيضات قيمة الدينار الجزائري على القدرة الشرائية للمواطنين في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

تم الإعتماد في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- إن توجه الجزائر نحو تخفيض قيمة الدينار الجزائري راجع سببه لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري أدى إلى تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات وهو ما انعكس على تحسين وضعية الميزان التجاري.
- نجحت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في تحسين وضعية حساب رأس المال وميزان المدفوعات.
- نتج عن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري انخفاض القدرة الشرائية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الدور الهام والكبير لسياسة تخفيض قيمة العملة في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فلو تثبتت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري فعاليتها فإن ذلك سوف يؤدي إلى بناء اقتصاد قوي قائم على التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات بدلا من الاعتماد على مصدر شديد التعرض للأزمات مما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا هشاً يتأثر بأية أزمة ناتجة عن انخفاض أسعار النفط.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- توضيح الأسباب الذي دفعت الجزائر إلى اعتماد سياسة التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري.
- توضيح مراحل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
- تقييم فعالية سياسة التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري.

أسباب إختيار موضوع الدراسة

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع
- يعتبر هذا الموضوع من المواضيع التي تصنع الحدث في الجزائر.

حدود الدراسة

يتناول هذا البحث تقييم فعالية تخفيض قيمة الدينار في الجزائر، وقد تم اختبار فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2016.

منهجية الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة ومحاولة منا للإجابة على الإشكالية وبغية اختبار الفرضيات، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري وكذا تحليل نتائج وأثر سياسة التخفيض على عدد من المتغيرات الاقتصادية للوصول إلى تقييم مدى فعالية سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري .

الدراسات السابقة

- دراسة بن حمود فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائ، دون سنة نشر .

عالجت هذه الدراسة إشكالية أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

عالجت الباحثة الإشكالية من خلال باين، تناول الباب الأول إشكالية الصرف بين الأنظمة النقدية والتنمية وتطرقت الباحثة فيه إلى : سعر الصرف بين النقد والتنمية، نظريات النقد بين النمو والتنمية ومخاطر الصرف بين التغطية والتخفيض، أما الباب الثاني فتناول سعر الصرف وأثره على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التطرق إلى سعر الصرف وعلاقته بالتوازنات النقدية وإسقاط ذلك على حالة الجزائر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تتعامل الدول العربية والمصدرة للنفط مع أسواق عالمية لا تملك فيها القدرة على تحديد أسعار صادراتها ولا وارداتها مما يعرضها لمخاطر التقلبات الاقتصادية والمالية لتجد نفسها أمام معادلة غير متكافئة إذ تبيع صادراتها بأسعار منخفضة وتستقبل وارداتها بأسعار مرتفعة.
- تسبب تغيرات أسعار الصرف عدة آثار على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اختلال عدد من المؤشرات الكلية واختلال ميزان المدفوعات والموازنة العامة.
- يشكل الاعتماد على الصادرات من المحروقات والتبعية الغذائية مصدران لضعف الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل تقلبات أسعار الصرف.

- لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- حتى بعد إتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة.

- دراسة بلحروش عائشة :سعر الصرف الحقيقي التوازي -دراسة حالة الدينار الجزائري-

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان 2014/2013 .

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أهم محددات سعر الصرف الحقيقي ومدى ملائمته لسياسة الصرف المنتهجة من قبل السلطة النقدية الجزائرية. توصلت الدراسة إلى أن السلطات النقدية استطاعت تقريب قيمة الدينار من قيمته الحقيقية بسبب الإصلاحات الذاتية والإصلاحات المفروضة، والتقليل من حدة التضخم المستورد، وأوصت في الأخير على ضرورة هيكله القطاع الإنتاجي وتنويع الصادرات، وترشيد نفقات الدولة.

- دراسة حنان لعروق : سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة قسنطينة 2005/2004 .

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والتوازن الخارجي وبالأخص على الحساب الجاري، وإلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف وبالأخص تلك المتعلقة بتخفيض قيمة الدينار في بلد يسير في طريق النمو ومنفتح على العالم الخارجي مثل الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف لم تكن فعالة في القضاء على اختلال التوازن الخارجي وإنما لتهيئة الدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة التطور، خاصة مع التوجه إلى اعتماد نظام صرف مرن حيث كانت الجزائر واحدة من الدول التي قامت بالتغيير التدريجي لسياسة الصرف .

- دراسة دوحة سلمى : أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"

أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2015/2014 .

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، مع إبراز تأثيرات تخفيضات العملة المحلية على الاقتصاد الوطني، وخلصت في النهاية إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وأوصت في الأخير بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، وخاصة في القطاع الإنتاجي المحلي.

- سعيدة شطباني: محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- ما بين (1993-2010)، مذكرة تخرج ماجستير، 2012 جامعة محمد بوضياف المسيلة .

بينت هذه الدراسة وضعية سعر الصرف في الجزائر، وكذا العوامل المؤثرة على سعر الصرف وتطورها كما تم التطرق لمختلف النظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف ل يتم في الأخير بناء نموذج قياسي لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تساهم في توجهات سعر صرف الدينار الجزائري وقد خلصت الباحثة في هذه الدراسة إلى أن مختلف النظريات المفسرة تطرح جدلا بين الإقتصاديين فيما يتعلق بالعوامل المحددة لسعر الصرف، كما أن سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية يؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية .

- موقع الدراسة من الدراسات السابقة

إن ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة هي فترة الدراسة 2000-2016 والتي شهدت من جهة تطور كبير في أسعار البترول التي كان من المفترض أن تستغل في تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع القاعدة الإنتاجية مما يدعم فعالية سياسة التخفيض لقيمة العملة، كما شهدت هذه الفترة انخفاضات كبيرة في أسعار النفط خاصة 2008 و2014 التي أثرت بشكل كبير على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وكانت السبب الرئيسي في القيام بعملية التخفيض.

من جهة أخرى ركزت اغلب الدراسات السابقة على اثر سياسة تخفيض العملة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وأهملت اثر هذه السياسة على القدرة الشرائية للمواطنين وهو ما سنحاول تناوله من خلال دراستنا هذه.

صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا مشاكل و صعوبات عديدة عند إعداد هذا البحث بحيث شكلت لنا عائق للوصول إلى أفضل التحليل و النتائج نورد بعضها فيما يلي:

- التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها، الشيء الذي أخذ منا الكثير من الوقت، إستدعى منا الدقة و التحري قصد انتقاء الأفضل لما نراه أقرب للصحة ولا يتناقض مع الواقع.

- هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة ارتأينا أن يشمل هذا البحث بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، على فصلين:

الفصل الأول : تم التطرق فيه إلى مفاهيم حول سعر الصرف وواقعه في الجزائر حيث بصفة عامة وهذا من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم والنظريات المفسرة لسعر الصرف و أنظمة سعر الصرف، وكذا التطرق إلى واقع سعر الصرف في الجزائر وتطوره من خلال دراسة مراحل ونظام الرقابة على الصرف في الجزائر وكذا تحديد العوامل المؤثرة على سعر الصرف في الجزائر .

الفصل الثاني : تم التطرق فيه للدينار الجزائري وسياسة التخفيض من خلال التطرق إلى نشأة وتطور الدينار الجزائري وسياسة تخفيض الدينار الجزائري مع إبراز شروط نجاح سياسة التخفيض وأثرها ، كما تناولنا نتائج تخفيض قيمة الدينار الجزائري من خلال ذكر مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري و الأسباب والأهداف من وراء هذه التخفيضات وفي الأخير قمنا بوصف وتحليل تأثير تخفيض الدينار على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

لنختم دراستنا بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

مفاهيم حول سعر الصرف

وواقعه في الجزائر

تمهيد

إن التشابك في العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين البلدان مع وجود عملة وطنية لكل دولة أدى إلى ظهور ما يسمى بسعر الصرف، ويعتبر هذا الأخير العنصر الفعال في الاقتصاد الدولي، وتكمن أهميته في حل مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلدان غير المتقدمة، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي والتمويل الخارجي.

إن أهمية سعر الصرف تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، ولقد تباينت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤثراته على المدى القصير والطويل، فضلا عن تحديد مخاطره والعمل على تجنبها، من هنا كانت أهمية دراسة سعر الصرف وتأثيراته.

الجزائر كباقي دول العالم قد مرت بعدة مراحل من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من إتباع سياسات أسعار الصرف المختلفة منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل من الجانب النظري للدراسة التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف.

المبحث الثاني: واقع تطور سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدول مع دول تعمل خارجها.

إن سياسة سعر الصرف هي سياسة اقتصادية لها أهمية محورية كما لها أدوات عدّة يمكن لأي دولة استعمالها لعلاج أزماتها و التقليل من مخاطرها، فسعر الصرف يكتسي أهمية بالغة تكمن في كيفية تحديده، وأهم النظريات المفسرة له والأنظمة المتبعة في تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ومؤثراته على المدى الطويل والقصير.

1.1. عموميات حول سعر الصرف

1.1.1. مفهوم سعر الصرف

هناك عدة تعاريف متقاربة عن سعر الصرف نذكر منها :

" بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية".¹

"بأنه قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية أو أنه قيمة وحدة واحدة من عملة أجنبية مقابل وحدات من عملة وطنية".²

"هو عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد من وحدات العملة الأجنبي اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية".³

"سعر الصرف هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات".⁴

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها

للحصول على وحدة واحدة أو جزء لوحدة من العملة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة أو العكس، ويحدده العرض

¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 205 .

² هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 281 .

³ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 44.

⁴ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 105.

والطلب على العملة وهو وسيلة للربط بين الإقتصاديات من أجل إجراء مختلف العمليات كما أنه يعتبر من أهم الأدوات المتعلقة بتشجيع الصادرات وتوفير الواردات.

2.1.1. أنواع سعر الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى عدة أنواع:

01 سعر الصرف الاسمي : هو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدة أو وحدات عملة محلية ، كما يمكن أن يكون سعر عملة محلية بدلالة وحدات من عملة أجنبية¹ ، كما أن سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار، كما يمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات الأجنبية) في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية (مثل البنك المركزي) وبسعر محدد قانونيا.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.²

02 -سعر الصرف الحقيقي : يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية³ ، وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times (\text{مؤشر الأسعار الأجنبية/مؤشر الأسعار المحلية})$$

حيث أن: سعر الصرف الإسمي يمثل عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة أجنبية.

فهو مقياس للقدرة على المنافسة بين الدول.

¹ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد23، الكويت، نوفمبر2003، ص03.

² قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103.

³ مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1990-2003، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005، ص04.

⁴ المرجع نفسه، ص4.

03 - **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** : يعرف هذا المؤشر على أنه معدل صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين، وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني.¹

كما يمكن تعريفه على أنه سعر صرف فعلي اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.²

ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:³

$$TCRE = \sum_P Z_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100 = \sum_P Z_p \left[\frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right] \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p IRR_{pr} \times 100$$

حيث: e_t^{pr} و e_0^{pr} : سعر صرف عملة البلد بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

P_t^p و P_0^p : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_t^r و P_0^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع

الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

Z_p : حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعنية I مقومة بعملة هذه الأخيرة

X_0^p : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس مقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p .

¹ لزعر علي، آيت يحي سيمر، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص50.

² عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص32.

³ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-حالة الجزائر في الفترة 1990-2010، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013، ص19.

04 - **سعر الصرف الفعلي الاسمي**: هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية أي متوسط سعر عملة ما بالنسبة لسلة من العملات الأجنبية، ويدل على مدى تطور عملة ما بالنسبة لسلة العملات، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطي وزنا منخفضا بينما تعطي عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا أكبر وغالبا ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 إلى 25 عملة أجنبية، وبهذا فإن سعر الصرف الفعال يتحدد بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطي لكل عملة أجنبية.

وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام عدة مؤشرات.¹

2.1. النظريات المفسرة لسعر الصرف

جاءت هذه النظريات لتفسير الاختلافات في أسعار الصرف بين الدول، حيث تم التطرق في هذا المطلب إلى أهم النظريات وهي :

1.2.1. نظرية تعادل القدرة الشرائية (PPA) :

ظهرت هذه النظرية بعد التخلي على قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (جوستاف كاسل) Gustav Cassel، والتي تقوم على مبدأ أن سعر التعادل بين عمليتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى.²

هذه النظرية (PPA) التي تقوم على مجموعة من الفرضيات يمكن إدراجها فيما يلي:³

- يفترض توفر حرية التبادل الخارجي بين دولتين، حيث يصبح سعر الصرف بينهما معتمدا على ما يمكن أن تقتنيه من سلع وخدمات عملة كل واحدة منهما في الداخل.

¹ درفال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011، ص41.

² مدحت صادق، النقود الدولية وعملات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1997، ص129 .

³ شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05، جامعة تلمسان ، 2011 ، صص124،125.

- كما تقوم فكرة كاسل على أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في بلد آخر، وهذا بعد القيام بتحويل العملة المعنية لعملة البلد الآخر وفقا لسعر الصرف السائد والمحقق للتبادل.
- تفترض النظرية أنه في حالة ما إذا أصيب اقتصاد دولة ما بالتضخم ونقصت القوة الشرائية لنقده فإن قيمة الدولة الثانية تنخفض أيضا بنفس النسبة ونفس الشيء إذا ما ارتفعت الأسعار.

لنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان:

أولا : الصورة المطلقة للنظرية : يمكن توضيحها فيما يلي :

تقوم هذه النظرية على أنه في ظل نظام سعر الصرف حر فإن سعر الصرف التعادلي بين عمليتي بلدين يساوي النسبة بين مستوى الأسعار للدولتين، أي أن:¹

$$S(O) = \frac{P_n}{P_e}$$

حيث أن $S(O)$: سعر الصرف التوازني .

P_n : المستوى العام للأسعار في البلد المعني (المحلي).

P_e : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي .

الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية تستلزم عدة شروط لصحتها وهي:

- كل السلع قابلة للتبادل بدون تكاليف التحويل.

-عدم وجود عراقيل (التعريفات الجمركية).

- كل السلع المحلية والأجنبية تكون متجانسة.

هذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي : "توحد أسعار السلع و الخدمات في مختلف البلدان " و هذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة

$$P_n = S(O). P_e \quad \text{تكون كالآتي:}^2$$

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص130.

² المرجع نفسه، ص130.

ثانيا: الصورة النسبية للنظرية : يمكن توضيحها فيما يلي:

تقوم الصيغة النسبية بمقارنة تغيرات أسعار الصرف بتلك المتعلقة بتغيرات الأسعار، أي أن الفرق في معدل التغير للأسعار سوف يؤدي في الأخير إلى تغيرات مقابلة لأسعار الصرف من أجل الحفاظ على حالة توازن الأسعار، وفروقات التضخم بين الدول المتعاملة فيما بينها يتوجب تصحيحها من خلال تغير معدلات الصرف، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.¹

إذا سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقودا بالعملة الأجنبية خلال فترتين زمنيتين مختلفتين مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات معدلات التضخم في كلا البلدين فإنه يمكننا الحصول على العلاقة التالية:²

$$\frac{CC1}{CC0} = \frac{ID}{IF}$$

حيث أن : CC0 : هو سعر الصرف الآني في الزمن صفر.

CC1: هو سعر الصرف الآني المتوقع في الزمن واحد.

IF: مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي .

ID: مؤشر الأسعار الداخلي.

يمكن أن نعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية باستعمال معدلات التضخم كما يلي:³

$$1 \pm C = \frac{1 - Df}{1 - De}$$

حيث C : يمثل ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية .

Df : يمثل معدل التضخم الخارجي.

De: يمثل معدل التضخم المحلي .

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص131.

² حراد مریم، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر 1970-2007، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2012، ص32 .

³ المرجع نفسه، ص33 .

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية أهمها:¹

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار؛
- تحمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الواردات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد؛
- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب السعر.

2.2.1. نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم) PTT :

تربط هذه النظرية بين النظام النقدي لبلد وسوق النقد الأجنبي فيه، وما تحاول هذه النظرية إظهاره هو وجود علاقة بين الفرق في سعر الفوائد بين بلدين والعلو أو الخضم بسعر الصرف الآجل بين عمليتي هذين البلدين.²

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.³

في أسواقهم المحلية يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_D)$ حيث i_D معدل الفائدة يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا:⁴

$$M(1 + id) = \frac{M}{CC} (1 + ie).CT \dots \dots \dots (1)$$

¹ حراد مريم، مرجع سابق، ص34.

² موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سابق، ص 101.

³ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشور في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2015، ص38.

⁴ المرجع نفسه، ص38.

حيث:

CC : سعر الصرف الفوري .

CT : سعر الصرف الآجل .

ie : معدل الفائدة الاسمي في البلد الأجنبي .

id : معدل الفائدة الاسمي في البلد المحلي .

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:¹

$$\frac{CT}{CC} = \frac{(1 + id)}{(1 + ie)} \dots \dots \dots (2)$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة نجد :

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{(1 + id)}{(1 + ie)} - 1 \dots \dots \dots (3)$$

ومنه فإننا نحصل على العلاقة :

$$\frac{CT + CC}{CC} = \frac{(id + ie)}{(1 + ie)} \dots \dots \dots (4)$$

إذا كانت ie صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة:²

$$\frac{CT + CC}{CC} = id - ie \dots \dots \dots (5)$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.³

توجد عدة انتقادات وجهت إلى هذه النظرية، ومن أهم هذه الانتقادات:⁴

- المحكمين لا يقدمون كثيرا على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم، بحيث الفائض من رأس المال

المحتمل الذي يتم استعماله في عمليات التحكيم يتعرض إلى عدة قيود تتمثل في وجود اختلاف في شروط

الاقتراض بين مختلف المراكز المالية وكذلك حرية استعمال الأموال المفترضة مختلف العمليات؛

¹ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص38.

² المرجع نفسه، ص39.

³ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 120.

⁴ بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2014، ص53.

- الرقابة على الصرف هي عائق من عوائق النظرية، فهناك قيود بإمكانها التأثير بطريقة غير مباشرة على حركة رؤوس الأموال؛
- وجود عدة متغيرات نوعية لها تأثير على عملية التحكيم بين الأسواق تتمثل في السيولة وكبر حجم المتعاملين في السوق وعدم وجود احتكار وكذلك سهولة عملية الاقتراض؛
- وجود عامل المضاربة الذي يمكن أن يحدث آثار تذبذبية، وهذا بالتأثير على عملية التحكيم إذا كانت أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير حقيقية.

3.2.1. نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات):

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا فرض وكان الرصيد موجبا (+) فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، أما إذا كان ميزان المدفوعات سالبا فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية.¹

هناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الحساب الموازي غير موافق ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم، فسعر الصرف في هذه الحالة لن يتأثر.²

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا و هو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.³

نستخلص من هذه النظرية أن:

- وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة و مدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية؛
- هذه النظرية قد أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة و غير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

¹ سيد عيسى، أسعار وأسواق سعر الصرف الأجنبي، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة مصر، 1984، ص ص82، 83.

² صبحي تادريس قرينة، مدحت مُجد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية والدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص337.

³ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

4.2.1. النظرية الكمية (كمية النقود):

يعتبر (ريكاردو) أول من أشار إلى هذه النظرية بعدما لاحظ إقدام إنجلترا على تخفيض قيمة الإسترليني بمقدار 20% من قيمته الاسمية سنة 1809 وعلل ذلك الإجراء بمقابلة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي أدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية.¹

تركز هذه النظرية على أن المستوى العام للأسعار هو عبارة عن دالة في كمية النقود. تقوم نظرية كمية النقود على مطابقة حسابية أساسها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P) وعليه فان (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V) ويتم التعبير عن هذه المطابقة كالتالي:²

$$MV = PT \dots \dots \dots (1)$$

حيث :

M : عامل خارجي يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي.

T : دالة في مستوى الدخل (ثابتة في المدى القصير).

V : ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى.

من المعادلة السابقة (1) يمكن استنباط مستوى السعر بالمعادلة التالية:

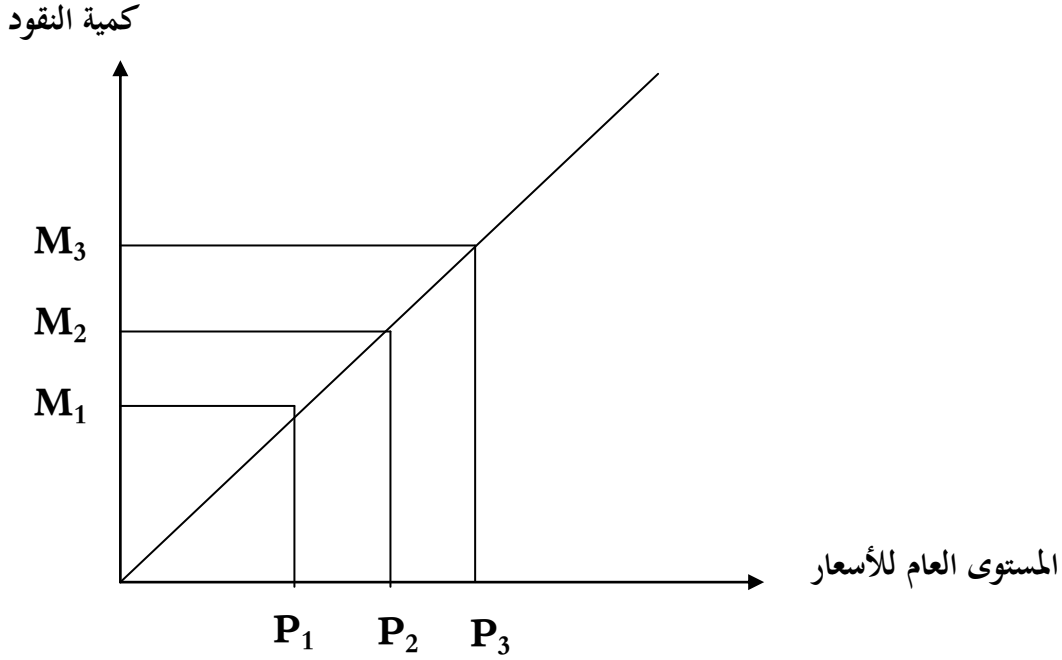
$$P = \frac{MV}{T} \dots \dots \dots (2)$$

من هذه المعادلة نستنتج أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات باقي العوامل الأخرى.

¹ صبحي تادريس قريضة، مرجع سابق، ص 344.

² المرجع نفسه ، ص 345.

الشكل رقم 01: علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود



المصدر: صبحي تادريس قريصة، مدحت مُجَد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية والدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص 344.

5.2.1. نظرية كفاءة السوق:

السوق الكف^١ هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم..... إلخ.¹

في السوق الكف^٢:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛
- تكاليف المعاملات ضعيفة؛
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

¹ مفهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات -دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1970-2009، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013، ص 73.

² قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 122.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب؛

- التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات جيدي وديفي) على التوالي في 1975-1976، في حين أن البعض الآخر كدراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعقده فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف ولا يمكن لأي مضارب أن يحقق إستمرار المكاسب، كما يمكن إعتبار التسعيرة الآجلة مؤشر من دون موازنة على السعر الآني.¹ يكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق صرف ذو كفاءة لسعر الصرف الآجل لنفس فترة كما يلي:²

$$\frac{(\hat{E}_{(t+1)} - E_t)}{E_t} = E_a - E_t = i - \hat{i}$$

في ظل كفاءة السوق يصبح : $\hat{E}_{(t+1)} = E_a$

حيث E_a : هو سعر الصرف الآجل.

$\hat{E}_{(t+1)}$: هو سعر الصرف المتوقع .

i : هو سعر الفائدة المحلي .

\hat{i} : هو سعر الفائدة الأجنبي .

من الانتقادات التي تواجه النظرية أن هناك جدل حول ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية تتمتع بالكفاءة.

3.1. أنظمة سعر الصرف

1.3.1. نظام سعر الصرف الثابت

ظهر هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر والذي يتمثل في تدخل السلطة النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، كما اصطلح على تسميته بقاعدة الذهب والذي يتم بمقتضاه تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين ، حيث يربط قيمة العملة بوزن معين من الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 122، 123.

² بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، دون سنة نشر، ص 128.

ويترتب عليه احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها مقومة بالذهب فيتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية.¹

قاعدة الذهب الدولية تتوفر على شروط أساسية هي:²

- وضع قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب؛
 - قابلية تحويل العملة بالذهب والعكس؛
 - حرية انتقال الذهب بين الدول دون قيود مع تساوي سعر شراء وبيع الذهب.
- في ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:³

- **تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة** : يتم ربط سعر صرف عملة البلد بعملة دولية قوية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار والمكانة، ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996 (20 عملة بالدولار الأمريكي و14 عملة بالفرنك الفرنسي).

- **تثبيت سعر الصرف بسلة عملات** : يتم ربط سعر صرف عملة البلد بسلة من العملات، حيث يتم اختيار سلة العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. لنظام سعر الصرف الثابت بعض النقائص و العيوب إلى جانب مزاياه التي حققها، سنذكر فيما يلي مزايا و عيوب هذا النظام:

أولاً: مزايا نظام سعر الصرف الثابت:⁴

- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية أي الاستثمار مع بلدان نفس منطقة العملة؛
- يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة، باستخدام الاحتياطات النقدية؛
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي و الأسعار؛

¹ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 287.

² محمود يونس مُجد، اقتصاديات دولية، دار الجامعية، مصر، 2009، ص 280 .

³ منية خرياش، أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، مذكرة ماستر منشورة في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2012، ص37.

⁴ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص17.

- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات والاستقرار، فإن عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية، كما يؤدي إلى زيادة ثقة بلدان العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها؛
- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، وهذا يمنع حدوث تضخم؛
- سعر الصرف الثابت يحدث تغيرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات.
- ما يمكن أن نستخلصه هو أن نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود، حيث تكون علاقاتها الاقتصادية الخارجية قليلة وهذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة.
- ثانيا: عيوب نظام سعر الصرف الثابت:**¹
- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال تحويل الخيارات من طرف الأجانب مما يؤدي إلى زيادة التدفقات الرأسمالية؛
- في حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية و السياسات النقدية لبلد هذه العملة؛
- في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع إختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغيير الاحتياطات النقدية وكذا الأسعار المحلية؛
- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض؛
- إن هذا النظام يقلل من استقلالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي، أو إدارة تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

¹ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص ص 17-18.

1.3.2. نظام سعر الصرف العائم (الحر أو المرن)

أ- تعريف التعويم: هو ترك سعر صرف عملة ما، أي معادلتها مع عملات أخرى، و يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق النقدية، وتختلف سياسات الحكومات حيال تعويم عملاتها تبعا لمستوى تحرر اقتصادها الوطني، وكفاية أدائه، ومرونة جهازها الإنتاجي.¹

أنشأ نظام الصرف المرن بعد الإلغاء التام لقابلية التحويل إلى الذهب بعد انخيار نظام بريتن وودز ، وهو يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى ودون تدخل السلطات النقدية ، نظريا البنك المركزي لا يتدخل لكن واقعا فإنه يتواجد في سوق الصرف لأجل الدفاع على مستوى سعر صرف معين لعملة الوطنية حيث يتحدد هذا المستوى مسبقا ولا يتم التصريح به ، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف (الحر) والتعويم غير النظيف (المدار).²

ب- التعويم النظيف (الحر) : حيث تتغير فيه أسعار الصرف بكل حرية وفق لقوى السوق ودون تدخل السلطة النقدية، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس نسبي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفض محدود في معدل تغير سعر الصرف و الحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معين له. وقد تطورت سياسة التعويم لتصبح من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وتتمارس هذه السياسة بإجراءات تدخلية أهمها:³

- التأثير في السوق النقدية، من خلال التأثير في حركتي العرض والطلب، وذلك عن طريق بيع العملة المحلية أو شرائها؛
- التأثير في سعر الفائدة برفع سعر الخصم أو خفضه؛
- التأثير في حجم التجارة الخارجية عن طريق التحديد الكمي للواردات أو تشجيع الصادرات.

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير منشورة تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة- الجزائر، 2011، ص 16.

² عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2000، ص 136 .

³ المرجع نفسه، ص 17 .

ج- **التعويم غير النظيف (المدار)** : يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بغرض التخفيف من حدة التقلبات في سعر صرف عملتها بالقيام بـ¹

- بيع العملة الوطنية من أجل زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض قيمة أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها؛
- شراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج.
- إن تدخل السلطة النقدية يستوجب مراعاة بعض الشروط التي أقرها صندوق النقد الدولي سنة 1978 من أهمها:²
 - أن لا تؤدي التدخلات إلى الزيادة من حدة التقلبات؛
 - أن لا تهدف إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني فوائد على حساب دول أخرى؛
 - أما الصور التي تجسد هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فيمكن سردها على النحو التالي:
 - التأثير على حركة الصادرات والواردات ؛
 - التأثير على حركة رؤوس الأموال؛
 - التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية ؛
 - استعمال أسعار الفائدة.

بعكس نظام الصرف الثابت الذي يستوجب توظيف السياسات الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي فإن نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي.

أولا: مزايا نظام سعر الصرف المرن³

- الاستئصال الذاتي للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف عن طريق آلية السوق؛
- تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ونظريا يمكن القول أنه لا حاجة نهائيا إليها، ويمكن استخدامها بفعالية في ميادين أخرى؛

¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، 2006، ص241.

² خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات 1985 - 2008، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012، ص 93.

³ جعفري عمار، مرجع سابق، ص43.

- يكون الاستقرار الداخلي أفضل هدف يمكن مواصلته، فالقطر عليه أن ينظر إلى الاستقرار الداخلي للأسعار والإنتاج والتوظيف وترك سعر الصرف يتغير كما يشاء ليحقق التوازن الخارجي ومثل هذه السياسة تزيلى التداخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي؛
- يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد بينما النظام الثابت سينقل تلك الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي أي أن سعر الصرف العائم سيعمل على عزل الاقتصاديات وحماتها من الصدمات الخارجية المختلفة؛
- له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية.

ثانيا: مساوى نظام سعر الصرف المرن¹

- يؤخذ على سعر الصرف المرن أنه يزيد من اللايقين في التجارة وهذا لا يعد معوقا للمصدرين والمستوردين لأن بإمكانهم وقاية أنفسهم وحماتها من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية حيث يستخدمون ذكائهم وخبراتهم في معرفة اتجاهات أسعار الصرف؛
- يعتقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار الطويل الأجل ويمكن الرد على هذا بأن المستثمرين لا يمكن أن يثبط استثماراتهم سعر الصرف المرن لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا من ثبات السعر وبقائه على حاله دون تخفيض للعملات أو إعادة تقييم له، ولذلك فإن سعر الصرف المرن، لا يمكن أن يفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل؛
- قد يزيد سعر الصرف المرن من المضاربة وهذا عند توقع المضاربين ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف؛
- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية.

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص44.

المبحث الثاني: واقع تطور سعر الصرف في الجزائر

يحظى موضوع اختيار نظام الصرف الملائم لأي اقتصاد باهتمام متزايد من قبل العديد من الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية خصوصا في ظل التغيرات التي يعيشها النظام النقدي الدولي.

الجزائر كغيرها من الدول النامية زاد اهتمامها بنظام صرف الدينار الجزائري مباشرة بعد أزمة سنة 1986 انطلاقا من إحداث انزلاقات تدريجية للدينار ثم تلتها تخفيضات سرية وعلنية للعملة الوطنية وصولا إلى تبني نظام التعويم المدار في بداية جانفي 1996.

1.2. مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

مر نظام تسعير الصرف في الجزائر بعدة مراحل هامة وهي

1.1.2. مرحلة نظام سعر الصرف الثابت: يتم وفق شروط وهي¹

- أن تكون للعملة الوطنية قيمة ثابتة بالذهب؛
- أن تكون للعملة الوطنية قابلية للصرف بالذهب والعكس، دون قيد أو شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب؛
- أن تكون هناك حرية لتصدير واستيراد الذهب.

أولا : نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1973)

مر بدوره بمرحلتين هامتين هما :²

أ - الانتماء لمنطقة الفرنك (1962-1963)

رغم استقلال الجزائر عن المستعمرة الفرنسية إلا أنها كانت تابعة لمنظمة الفرنك الفرنسي، والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

- مراقبة صارمة للصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك؛
- حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل منطقة الفرنك.

¹ مُجَّد راتول، مرجع سابق، ص 240.

² جعفري عمار، مرجع سابق، ص 99.

لكن مشكلتين ظهرتتا منذ الأيام الأولى للاستقلال وهما:

- هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي شكلت تهديدا للاحتياطيات الدولية في البلد.
- اختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأن التحكم فيه كان في يد الاستعمار.

للخروج من هذه الوضعية قبل انتهاء سنة 1963 سارعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال إصدار قانون رقم 111/63 المؤرخ في 19 أكتوبر والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد.

نشير هنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي.

ب- التثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي (1964 - 1973)

تم إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية آنذاك بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي، خلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بريتن وودز، فالجزائر حددت سعر صرفها بالنسبة لعملة الفرنك الفرنسي وأستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، وعلى إثر المجموعات المضاربية التي تعرض لها بنك فرنسا عقب أحداث سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4.9370 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي في 1969 الذي تطلب استقرار سعر الصرف، ونظرا لأن الجزائر شرعت في هذه الفترة في تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، فإن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي حيث كان دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا بين أوت 1969 وديسمبر 1973.¹

مع انهيار نظام بريتون وودز انجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها. وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها، وهو ما قامت به فعلا بداية من سنة 1973.

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 154.

ثانيا : نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات منذ 1974 – 1987 :

بعد انهيار نظام بروتن وودز وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة من العملات تتكون من 14 عملة دولية*، حيث تعطى كل عملة وزنا محددًا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو الخروج نهائيا من منطقة الفرنك و ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة للدينار الجزائري تتحدد عن طريق علاقة ثابت بينه وبين سلة العملات التي تم اختيارها على أساس وزنها وأهميتها في المبدلات الخارجية، حيث يلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار¹، يقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:²

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

إن الرقابة الصارمة و المستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من المستوى التضخم، كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد مجملها كانت مناقضة للتطور الصناعي فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و 1986 أين كسب الدولار الأمريكي قوة كبيرة في الأسواق المالية العالمية، وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، فأصبح التغير النسبي لكل عملية تدخل

* الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، اللورون الدنماركي، اللورون النمدي، الكورن السويدي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الفلولاين البولندي، الجنيه الإسترليني، البيسيتية الإسبانية، الفرنك السويسري، الدولار الكندي.

¹ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 127.

² محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 157، 158.

في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما أعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.¹

2.1.2. مرحلة التسيير الحركي للتسعير (سعر الصرف الديناميكي) منذ 1988-1994:

تزامن مع انخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، نتج عن كل هذا تراجع في السيولة، حيث بدأ الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية، في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، هذا الوضع أدى بالسلطات الجزائرية إلى التفكير في إدخال إصلاحات هيكلية عميقة تمس مجالات الإقتصاد الوطني، وقد لجأت السلطة النقدية إلى تعديل سعر صرف الدينار الجزائري بهدف الموافقة بين المتاح من العملة الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، ففي هذه المرحلة قامت الجزائر بعدة إصلاحات أهمها:²

- إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة؛
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة وحثها على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنك؛
- تقليص النفقات العامة؛
- قانون النقد والقرض؛
- إعادة النظر في تسيير القطاع الفلاحي؛
- إصلاح القطاع البنكي وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات؛
- البدء في تحرير معظم الأسعار؛
- قانون استقلالية المؤسسات؛
- تسوية سعر الصرف أي حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية، وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية.

¹ شعيب بونوة ، خياط رحيمة ، مرجع سابق، ص 123.

² بن شلاط مصطفى، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، المركز الجامعي بشار، 2006، ص 74 .

وذلك من أجل الوصول إلى السعر التوازني، حيث تميزت هذه المرحلة بفترتين هامتين هما :¹

أ - الانزلاق التدريجي

تمثلت طريقة الانزلاق التدريجي في تنظيم " انزلاق تدريجي " ومراقب، طبق خلال فترة طويلة نسبيا امتدت في نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992 ، وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة، وهكذا انتقل معدل الصرف من 4.963 دج لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 ديناراً جزائرياً مقابل الدولار الواحد مع نهاية 1989 وانطلاقاً من سنة 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 ديناراً للدولار الواحد في نهاية 1990 وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 وعلى هذا الأساس استمر الانزلاق ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.8 ديناراً مقابل الدولار الأمريكي الواحد، ويستقر عند هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الأولى قبل اعتماد طريقة التخفيض الصريح.²

ب - التخفيض الصريح

اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 وطبقاً لما اتفقا عليه مع صندوق النقد الدولي في إطار ترتيب الاستعداد الائتماني قراراً بتخفيض معدل صرف الدينار بـ 22% بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل معدل صرفه إلى 22.5 ديناراً مقابل الدولار الواحد، واستقر سعر صرف الدينار حول هذه القيمة إلى غاية شهر مارس 1994.³

غير أن هذا الاستقرار النسبي في معدل سعر الصرف الرسمي لم يكن يقابل الأساسيات الاقتصادية (سياسات جبائية ونقدية توسعية)، أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، باستمرار أعلى من ذلك السائد لدى شركائها التجاريين، وهذا ما بينه سعر الصرف الحقيقي الذي ارتفع بنسبة 50% بين أكتوبر ونهاية 1993 بينما ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في أوائل 1994 إلى أربعة أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينيات إلى ضعفين في سنة 1991، وقبل إبرام الاتفاق الجديد

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 160-161.

² آيت يحيى سمير ، التعويم المدار للدولار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص ص 65-66.

³ المرجع نفسه، ص 66 .

مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 10/04/1994 تم تخفيض قيمة الدينار إلى 40.17 % وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار يساوي 36 دينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد.¹

3.1.2. مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ 1994

في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بدأت الجزائر في التقليل التدريجي من الرقابة على الصرف وكذا القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وذلك من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى المراد تحقيقه وهو قابلية تحويل الدينار الجزائري والقضاء على قيمته المغالى فيها، وتحقيق نمو وتوازن خارجي قابل للاستمرار. وتم الإعلان عن إتباع ترتيبات التعويم المدار للدينار الجزائري بين البنك المركزي والبنوك التجارية. وفي عام 1995 عرف الدينار في هذه المرحلة تخفيضا بنسبة كبيرة تجاوزت 40%، شكل نقطة الانطلاقة للتحويل إلى سعر صرف مرن يتحدد في جلسات يومية تجتمع فيها البنوك التجارية تحت إشراف بنك الجزائر.²

في جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 %، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، و بين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب7,5 %، وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة لليورو، وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة لليورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما اليورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.³

¹ بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2005، ص96.

² بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، 2009، ص36.

³ شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص124.

2.2. نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

يقصد بنظام الرقابة على الصرف هو وضع السلطات النقدية لقيود تنظم التعامل مع النقد الأجنبي كما أن حرية استيراد وتصدير النقد الأجنبي تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطات النقدية، وعادة ما تشد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتضع التعليمات واللوائح التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن حصل على ترخيص من البنك المركزي.¹

يتميز نظام الرقابة على الصرف بالخصائص التالية:²

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة؛
 - إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة؛
 - تنجر عن هذا النظام في الغالب وجود أكثر من سعر للصرف وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.
- ومن بين أهداف هذا النظام:³

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية حيث يتم تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب والقدر المتاح منه، ويعني هذا وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع؛
- تلجأ السلطة النقدية إلى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض قيمة عملتها؛
- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف المراد استخدامه في تمويل الواردات من المنتجات التي لا يتم إنتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض؛
- الحد من استيراد السلع غير الضرورية وتوجيه الأرصدة من العملة الصعبة إلى استيراد المواد الأساسية والسلع التجهيز الصناعي التي تخدم مخططات التنمية؛
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الاقتصادية على تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- الرغبة في تنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل؛
- استخدامه كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية؛

¹ مجّد راتول، مرجع سابق، ص 141.

² المرجع نفسه، ص 141.

³ المرجع نفسه، ص 142.

- الرغبة في تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية.

لكن أهداف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف المراحل التي مر بها هذا النظام حيث يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين يفصلهما قانون النقد والقرض (90-10) الصادر في 14 أفريل 1990.

1.2.2. نظام الرقابة على الصرف قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 :

تبدأ هذه المرحلة من الاستقلال وحتى صدور هذا القانون، وهي تقسم بدورها إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى 1962-1970 : تميزت هذه المرحلة بعزم السلطات العمومية على حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتخلص من التبعية إلى الدولة الاستعمارية، وذلك بإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية، فقد كرس انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي في هذه المرحلة من هروب المكثف لرؤوس الأموال وعليه فقد أخذت السلطة العمومية مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة وهي ما أطلق عليها بإجراءات نظام الحصص حيث كان الهدف من هذا الإجراء¹:

- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة؛

- الحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الصعبة؛

- حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

كما قامت الجزائر في هذه الفترة بتوسيع مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع العلاقات التجارية

المرحلة الثانية 1971-1977 : وهي مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة،

والذي اقترن بتنفيذ المخطط الرباعي الأول والثاني، وقد جاءت هذه المرحلة في جو كان يسوده نظام قانوني مقيد

للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد، حيث تتلخص هذه القيود في²:

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات؛

- تفويض الإدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية

والمؤسسات الأجنبية؛

- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال .

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 172-174.

² المرجع نفسه، ص 175.

المرحلة الثالثة 1978-1987 : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية* والذي يعني إقصاء الوسطاء الخاصين في مجال التجارة الخارجية ، حيث قامت الدولة بربط علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى ، وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت طائلة نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير، كما تدعمت هذه النصوص بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية قصد حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي تنتج عن العلاقات القائمة في مجال التجارة الخارجية، وقد سمح في هذا الإطار للأشخاص المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر وتستفيد هذه الحسابات من المكافآت على أرصدها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة على أنشطتها أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد تم إعفاءها من إجراءات التجارة الخارجية.¹

في هذا الإطار أسندت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقة بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي الجزائري.²

المرحلة الرابعة 1988-1990 : مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية³، حيث أدى دخول هذا القانون حيز التطبيق إلى تغيرات معتبرة في التجارة الخارجية، كما تم في نفس الوقت إلغاء الإشعار بالصرف المتعلق بالاتفاقيات المبرمة بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الأجنبية، ودائما في إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، أعلن عن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميدان تنظيم وتشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع الغير.*

وقد عرفت الإصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة تسارعا معتبرا حال دون تطبيق بعض النصوص القانونية المرتبطة أساسا بالتعليمات التطبيقية .

* أنظر القانون 78-02 الصادر بتاريخ 14/02/1978 والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية من الجريدة الرسمية رقم 07 لسنة 1978.

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص 107.

² محمود حميدات، مرجع سابق، ص 178.

³ المرجع نفسه، ص 178.

* أنظر القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12/01/1988، من الجريدة الرسمية رقم 02 لسنة 1988.

2.2.2. نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10

شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة للتدخل في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالاستيراد والتصدير والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدما في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:¹

- تمكين المتعاملين الاقتصاديين من تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق بنك وسيط معتمد أو مرخص له العمل في الجزائر؛
- المعاملات التجارية للمتعامل الاقتصادي المقيم بالجزائر أو في الخارج لا تخضع إلا لمبدأ التوطين المصرفي المسبق لدى بنك وسيط معتمد على أساس عقد تجاري أو وسيلة إثبات غير قابلة للنقض؛
- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي. ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شروط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية، وقدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية؛
- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ المستحق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار، ويختلف نصيب المصدر بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية وباقي المبلغ المستحق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار الجزائري.

نتيجة لحدوث ارتفاع في حجم الواردات عقب التحرير التجاري وتجدد الاختلالات الدولية، أدى هذا إلى قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات، ثم بعد ذلك جاء النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22 مارس 1992، الذي يجبر المتعامل الاقتصادي على استكمال كافة الشروط المستوفاة فيه وإتمام العمليات التجارية بين المتعاملين والتي تكون وفق ضمانات وكفالات.

في أواخر سنة 1992 :

تم إنشاء لجنة وزارية مكلفة بالقيادة والإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها لمدة محددة، وهذا في إطار ترشيد القدرات المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية والأنشطة ذات الطابع الدائم بحيث يكون على عاتق البنوك التجارية بالتعاون مع البنك المركزي تمويل العمليات التجارية التي لا يزيد مبالغها على 100 ألف دولار

¹ أنظر النظامين رقم : 91-12 ورقم 91-13 المؤرخ في 14/08/1991 والمتعلق بتعيين محل للواردات، والمتعلق بالتسوية المالية للصادرات من غير المحروقات، بناء على أوامر بنك الجزائر لسنة 1991 .

أمريكي وأجل الاستحقاق يتراوح ما بين 18 شهرا إلى 30 شهرا، ولما كان التمويل التجاري بهذه الشروط غير متاح في حالة واردات السلع الوسيطة، فقد كانت الواردات منحازة إلى المنتجات النهائية، ولإزالة هذا التحيز أصدرت السلطات العمومية تعليمات بحرمان الواردات التي ليس لها أولوية "من تسهيلات النقد الأجنبي، وعلى هذا الأساس قامت السلطات العمومية بتحضير الإجراءات المحفزة والمنشطة للصادرات خارج المحروقات، واستمرار الوضع على حاله إلى غاية سنة 1993.

في سنة 1994 :

تزامنت مع بداية تطبيق برنامج للتعديل الهيكلي بقيادة صندوق النقد الدولي و تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وقد نفذت عملية إزالة القيود بداية من أبريل 1994 بشكل تدريجي، حيث وصلت نسبة تحرير الأسعار إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك هذا بالتزامن مع انتهاج السلطات النقدية لسياسة سعر الصرف مرنة استهدفت المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية من غير المحروقات.¹

بحلول منتصف سنة 1995 :

تزامن مع حل اللجنة الخاصة (اللجنة الوزارية)، أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل. تم تعزيز ذلك بالقانون المتعلق بمراقبة الصرف الذي أوكلت عملية المراقبة بشكل كلي إلى البنك المركزي²، وبالإضافة إلى ذلك أصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، بينما أنهى بنك الجزائر توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنع للمؤسسات، غير أنه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الأجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الأجنبي و اجتذاب التحويلات من الخارج.³

نهاية سنة 1996 :

أصبح في الإمكان تفويض البنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وهذا في حدود سقف معين، تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر، وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في عام 1997.⁴

¹ خليلي كريم زين الدين، محمود حميدات، سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، ندوة نظمها صندوق النقد العربي بعنوان سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل العدد الثالث، أبو ظبي، 1997، ص173 .

² Règlement n°95 -07 du 30 rajab 1416 correspondant au 23 décembre 1995 modifiant et remplaçant le règlement n°92-04 du 22 mars 1992 relatif au contrôle des changes.

³ كريم النشايشي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص116.

⁴ محمود حميدات، مرجع سابق، ص188.

يظهر جليا أن قانون النقد والقرض أحدث قفزة نوعية في المجال النقدي المالي، وبالضبط فيما يخص الصرف والتجارة الخارجية، حيث عمل على تلطيف وتلين تلك النصوص القانونية الصارمة في مجال مراقبة الصرف والتجارة الخارجية.

3.2. العوامل المؤثرة على سعر الصرف في الجزائر

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها ما هي اقتصادية ومنها ما هي غير ذلك، إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل غيرها، وعلى أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية:¹

1.3.2. العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

– **عرض النقود:** يرى " ملتون فردمان " أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، أي أن هناك علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.²

– **أسعار الفائدة:** يجب التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي يرتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها، كما توجد علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الفائدة.³

– **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب

¹ عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وإنعكاساتها على الميزان التجاري حالة الجزائر في الفترة 1999-2014، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، 2016، صص 16-18.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 19.

³ علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية الإسكندرية، 2011، ص 264.

على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.¹

- **معدلات التضخم** : يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل

يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.²

- **الموازنة العامة** : تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.³

2.3.2. العوامل الغير إقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

- **الاضطرابات والحروب** : إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الإنفاق على الآلات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني، وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة، عادة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب.⁴

- **الإشاعات والأخبار** : تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول سعر الفائدة وعرض النقود والإصدارات الجديدة للعملة من طرف السلطة النقدية وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض سعر صرف

¹ رمزي ركي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، الكويت، 1978، ص 08.

² عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986، ص 7.

³ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سابق، ص 13.

⁴ عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص 18.

العملة، فإن المتعاملين يتأثرون بكل هذه الأخبار وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان قويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين، فالإشاعات والأخبار تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الإشاعة أو الخبر، وان سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.¹

- الخبرة في أسواق المال : خبرة المتعاملين في أسواق المال وقتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر صرف العملات.²

¹ رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000 ، ص46 .

² المرجع نفسه، ص47.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والعمالة . وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.
 - مهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد فإنه يجب على سعر الصرف أن يحقق شروط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني أخذا بعين الاعتبار الشروط الدولية، بحيث عندما تتغير المعطيات الاقتصادية الأساسية (معدل التضخم، معدل الفائدة... الخ) على المستوى الدولي، يجب على المعطيات الاقتصادية الوطنية أن تتغير في نفس الاتجاه للحفاظ على التوازن، وله عدة عوامل تؤثر فيه منها ما هو نقدي ومنها ما هو غير ذلك.
- بالنسبة لجزائر فقد مر سعر الصرف بمرحلتين هامتين:
- المرحلة الأولى والتي جاءت قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 أين ساد سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة عملات وتخلل ذلك تخفيضات في سعر الدينار ناجمة عن ضغوط مارستها مؤسسات دولية على السلطة النقدية.
 - المرحلة الثانية والتي أتت بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 ، أين اتجهت السلطة النقدية شيئا فشيئا إلى تعويم العملة مع إدارتها أو ما يسمى بنظام التعويم المدار.

الفصل الثاني

تقييم نتائج سياسة التخفيضات

المتتالية للدينار الجزائري

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات، وضعية اقتصادية حرجة رغم كل الإصلاحات التي مست مختلف الجوانب الاقتصادية بما في ذلك سياسة سعر الصرف، هذه الوضعية أدت بالجزائر إلى طلب المساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل إبرام اتفاقيات والتي عرفت بالاستعداد الائتماني، بالإضافة إلى ذلك لجأت الدولة إلى تبني برامج الإصلاح الهيكلي.

بعد أن تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية والنظام المصرفي ونظام سياسة سعر صرف.

في إطار نظام ثبات أسعار الصرف كان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، وبعد انهيار نظام (بريتون وودز) أصبحت قيمته ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة .

الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية وارتفعت خدمة الدين وكانت الميزانية العامة في حالة عجز الميزان التجاري وكذا ارتفاع نسبة التضخم الخ .

في ظل هذه الظروف الصعبة توجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وعقدت مجموعة من الاتفاقيات في إطار سياسة التعديل الهيكلي والإصلاحات التي قامت بها الجزائر مست نظام الصرف حيث في نهاية سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار لتتبعه عدة تخفيضات. من خلال هذا الفصل سوف نقوم بتتبع آثار تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري في الفترة الممتدة بين 2000 و 2016 وأهم النتائج المحققة من هذه التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهم :

المبحث الأول : الدينار الجزائري وسياسة التخفيض.

المبحث الثاني : نتائج تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

المبحث الأول: الدينار الجزائري وسياسة التخفيض

تواجه اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة انتقال، ومنها الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى اضطراب في موازين الاقتصاد الكلي، واعتبارا بأن أسعار الصرف الغير واقعية لا يمكنها الاستمرار لفتحات قصيرة دون أن تعجز ورائها انعكاسات اقتصادية غير سليمة، كهروب العملة الصعبة، وانحيار النظم الضريبية، وتوسع وازدهار السوق الموازية، وهكذا وجدت الجزائر نفسها حبيسة حلقة مفرغة للإختلالات الاقتصادية الكلية، مم أدى بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية، حيث توالى هذه التخفيضات بنسب متفاوتة، وخاصة بعد الانتقال إلى سعر الصرف المرن والتخلي على النظام الاشتراكي .

1.1. نشأة وتطور الدينار الجزائري

بعد استقلال الجزائر عام 1962، لم يكن للبلد عملتها الوطنية بعد، حيث بقيت تستخدم عملتين هما : الفرنك الفرنسي الأصلي والفرنك الفرنسي الجزائري، اللتين كانتا تُتداولان في عهد الاحتلال الفرنسي .

ثم أنشأت الجزائر بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962 ، وتم تعيين السيد "صغير مصطفىاوي" كأول محافظ لهذا البنك وبتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، حيث التزمت بجعل عملتها "الفرنك الجزائري" قابلا للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي وقد تم تشكيل لجنة مكونة من مجموعة إطارات جزائرية على مستوى البنك المركزي، أوكلت لها مهمة إنشاء عملة وطنية خاصة بالجزائر وبحلول تاريخ 10 أبريل 1964، تم الإعلان رسميا عن ميلاد العملة الوطنية للجزائر المستقلة والتي تم تسميتها "الدينار الجزائري" لتحل محل "الفرنك الجزائري"، وذلك بمقتضى القانون رقم 64/111.¹

في مرحلة أولى حددت ثلاثة فئات من الأوراق النقدية للدينار لإصدارها وطرحها في التداول وهي : الورقة النقدية فئة 50 دج وفئة 10 دنانير وفئة 5 دنانير* ، بالنسبة للقيمة الخارجية للدينار مقابل العملات الأجنبية، فقد تم تحديدها وفقا لاشتراطات النظام النقدي الدولي السائد آنذاك والذي كان يخضع لأحكام اتفاقيات نظام (بروتين

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 216.

* نشير هنا إلى أن عملية إصدار النقود الورقية كانت تتم في الجزائر نظرا لتوفرها على مطبعة النقود التي أنشأها الاحتلال الفرنسي ما بين عامي 1923-1925، أما النقود المعدنية فقد كانت تأتي بما الجزائر من إنجلترا وبعض الدول الأوروبية، ولم يتم إصدارها محليا إلا في سنة 1988 بعد إنجاز ورشة داخل المطبعة لصك النقود المعدنية.

وودز) لأسعار الصرف الثابتة* ، لذلك فقد قامت الجزائر بتعريف قيمة الدينار بما يعادل 180 ميلي غرام من الذهب الصافي، أما سعر صرفه فقد تم ربطه بقيمة ثابتة مقابل الفرنك الفرنسي (1 دج = 1 فرنك فرنسي) ، كما قامت السلطات بإعلان الدينار عملة غير قابلة للتحويل.

بعد انهيار نظام "بروتين وودز" للأسعار الصرف الثابتة عام 1973، وعلى غرار باقي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أصبحت الجزائر حرة في اختيار نظام الصرف الذي تراه ملائما لها، وعليه قامت السلطات منذ جانفي 1974 بالتخلي عن ربط سعر صرف الدينار بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، والتحول نحو الربط بسلة عملات مكونة من أربع عشرة عملة، منذ أكتوبر 1994 تم التخلي عن الربط الثابت بسلة العملات والتحول نحو نظام مرن لإدارة سعر الصرف وهذا بناء على اشتراطات برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل" برنامج التعديل الهيكلي "المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي (1994 – 1998) وتبعاً لذلك تم اختيار نظام " التعويم الموجه " كخيار جديد لسياسة سعر صرف الدينار حيث يفترض أن يتم تحديد سعر صرف الدينار في سوق الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب، و لا يزال هذا النظام مستمرا حتى يومنا هذا ¹.

1.2. سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

إن اعتماد الدينار الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة تقدر بالـ 97% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والذي أدى لحدوث أزمة حقيقية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض سعر صرف الدولار أدى لتراجع إيرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات من 12.7 مليار دولار عام 1985 إلى 7.9 مليار دولار في السنة الموالية 1986 وبلغت نسبة الانخفاض 38% خلال سنة واحدة وهو ما أثر بشكل كبير على الميزان التجاري للدولة وأجبر السلطات النقدية الجزائرية على تطبيق عدة إصلاحات اقتصادية ومن بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري بداية من 1987.

قبل التعرض لمضمون سياسة التخفيض نقدم الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة الوطنية من أجل رفع الالتباس بين المفهومين، حيث يستعمل الكثير المفهومين مشيرين إلى نفس المعنى في حين أنهما متشابهان ظاهريا ومختلفين عمليا، فلكل مفهوم موضع استخدام.

* وفقا لاتفاقيات " بريجن وودز " يلتزم كل بلد عضو بتحديد قيمة عملته انطلاقا من وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى الدولار الأمريكي الذي هو أيضا محدد إلى وزن معين من الذهب.

¹ عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الإستقلال، جامعة جيجل، دون سنة نشر، ص03.

1.1.2. مفهوم التخفيض في قيمة العملة

يقصد بسياسة التخفيض "ذلك الإجراء الرسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج".¹

"هو تغيير التعادل القانوني للعملة بالنسبة لعملة أو لعملات أجنبية بزيادة ما تساويه الوحدة الأجنبية من الوحدات من العملة الوطنية"²

"يقصد بالتخفيض التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكل في ميزان مدفوعاتها قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال".³

كما يعرف التخفيض من الجانب السيكولوجي على أنه فقدان الثقة في العملة و الاقتصاد، أما من الجانب السياسي فهو إحساس بالهزيمة ونوع من الاستسلام.⁴

إن التخفيض هو إجراء تنتهجه السلطة النقدية بغرض التأثير على معدل الصرف الأجنبي للعملة المحلية مقارنة مع العملات الأخرى، و من المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحويل الإنفاق من طرف المستهلكين (المحليين و الأجانب) مما يجعل على إحداث تحسن في الاقتصاد الوطني، و لقد ارتبطت هذه السببية بشكل كبير مع برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى خفض حجم الإختلالات الخارجية خاصة في الدول النامية.⁵

يتم التخفيض بقرار من السلطات النقدية بهدف التغلب على مشاكلها، وأهمها الاختلالات خاصة الدائمة في موازين مدفوعاتها والميزان التجاري من خلال انعكاس آثار تغيير سعر الصرف على عناصر المعاملات الخارجية للدولة، ودعم موقفها في الأسواق العالمية. وتلجأ الدولة إلى هذه السياسة من أجل إعادة التوازن أو حتى التقليل

¹ بورحلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد حسن، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر في الفترة 1986-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة ورقلة، 2015، ص 177.

² صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات " التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 33.

³ بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص 62.

⁴ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 119.

⁵ Samson Kwalingana, Kisu Simwaka, Thomas Munthali and Austin Chiumia, The short run and long run trade balance response to exchange rate changes in Malawi, journal of Development and Agricultural Economics, Vol4(8), May, 2012, p 221.

من عجز حسابها الجاري بتشجيع الصادرات وتقليص الواردات من السلع والخدمات، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، أي تحقيق توازن خارجي لها بدون إتباع سياسة انكماشية في الداخل بتخفيض مستوى الدخل الحقيقي أو المستوى العام للأسعار.

2.1.2. مفهوم الانخفاض في قيمة العملة

هو ترك قوى السوق أي قوى العرض والطلب تحدد سعر العملة، ومن أهم العوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد تتمثل فيما يلي:¹

- زيادة الواردات وانخفاض الصادرات؛
- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل التضخم للشركاء التجاريين؛
- انخفاض أسعار الفائدة المحلية؛
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص 222 .

الجدول رقم 01: الفرق بين الانخفاض و التخفيض في قيمة العملة المحلية

التخفيض Dépréciation	الإنخفاض Dévaluation
أوجه الشبه	
أنهما تدهور لقيمة العملة	
أوجه الاختلاف	
- هو عبارة عن عملية إرادية ومقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة، ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	- هو عبارة عن حركة تلقائية وعفوية، دون تدخل للسلطات النقدية، وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
- يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام به.	- قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن العرض في العملات الأجنبية.
- يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	- قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية.
- لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله .	- يحدث في ظل اقتصاد حر، يتيح لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف.
- في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار).	- الذي يحقق الاستقرار، أي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة.
- يكون في حدود معينة.	- الانخفاض لا يكون في حدود معينة.
- يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة (تقويم) الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها .	- يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العمليات الأجنبية.
- التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض.	- التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب .

المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة- الجزائر ، 2004-2005 ، ص ص 108،109.

1.3. شروط نجاح سياسة التخفيض وأثرها

1.1.3. شروط نجاح سياسة التخفيض

يتوقف نجاح عملية التخفيض على مجموعة من العوامل منها:¹

- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة على عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛
- إن تخفيض قيمة العملة المحلية سوف لن ينتج عنه زيادة في الصادرات و الحد من الواردات، إذ رافق ذلك الارتفاع في أسعار السلع المحلية بمقدار أكبر من أو يساوي لمعدل التخفيض؛
- قد يؤدي تخفيض قيمة العملة في بعض الأحيان إلى ارتفاع الأسعار المحلية، فمثلا إذا تم استعمال موارد أولية مستوردة بعد عملية التخفيض فإن تكاليف إنتاج السلع التي تستخدم المواد الأولية المستوردة في إنتاجها سوف ترتفع وبالتالي تزداد أسعارها؛
- وجود طلب مرن على السلع و الخدمات من الخارج؛
- وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي، والتي تتمثل في مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- عدم ارتفاع أسعار السلع و الخدمات الحالية (بالنسبة للبلد الذي يقوم بالتخفيض)؛
- أن يكون طلب الدولة على الواردات الأجنبية مرنا بحيث يؤدي تخفيض سعر عملتها وارتفاع سعر العملات الأخرى إلى الأحجام عن الواردات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر عملتها وبذلك تنخفض قيمة الواردات؛
- يجب التأكد قبل تطبيق سياسة تخفيض سعر العملة من الكفاية الإنتاجية للصادرات وقدرتها على منافسة المنتجات في السوق العالمي، فإذا كانت الصادرات ليست على المستوى العالمي من الكفاية، فإن تخفيض سعر الصرف لن يؤتي ثماره في زيادة الصادرات.²

2.1.3. الآثار المترتبة على عملية التخفيض

تشمل الآثار المترتبة على عملية التخفيض ما يلي:

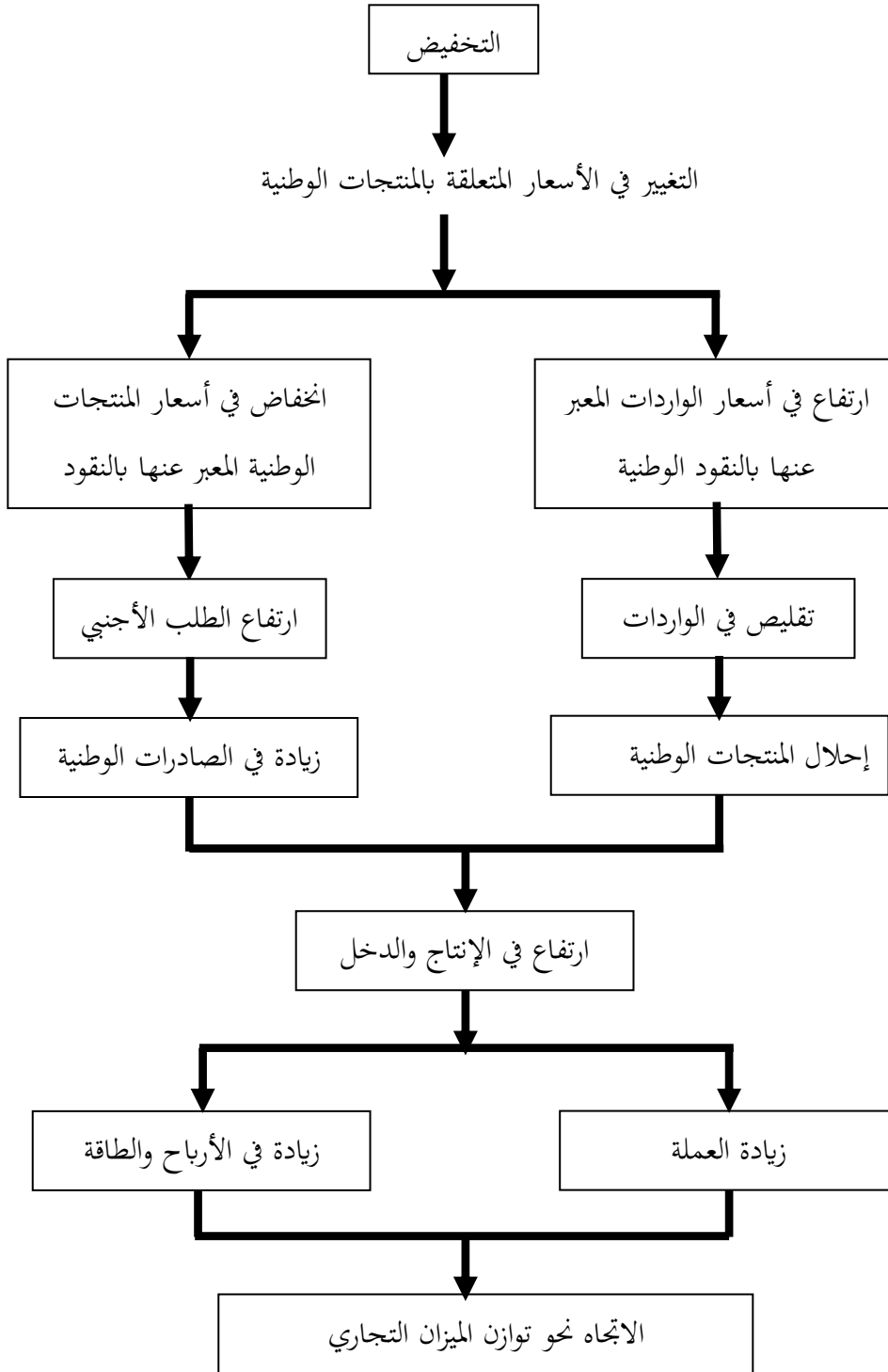
- **تقليص العجز في الميزان التجاري**: وذلك من خلال زيادة الصادرات وجعلها أرخص والحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.³

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 134.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 176.

³ صبحي حسون الساعدي، إباد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011، ص 91.

الشكل رقم 02: يوضح السلسلة المنطقية لتخفيض العملة



المصدر: مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة- الجزائر، العدد 12،

1999، ص 86 .

- **على الأجور و القدرة الشرائية:** بالنسبة للمؤسسات الوطنية في المرحلة الأولى، يكون لتخفيض العملة الوطنية أثر سلبي، حيث يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية، نتيجة ارتفاع سعر المواد الوسيطة المستوردة، لكن في مرحلة لاحقة سترفع القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية عن طريق الفعالية الاقتصادية، في زيادة الإنتاج وبالتالي الزيادة في التصدير. أما بالنسبة للأفراد فإن الآثار تكون سلبية، وتؤد إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر، وبالتالي النقص في الطلب الفعال، وتحمل الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل عبأين:¹

- زيادة أسعار السلع المستوردة من الخارج.

- ارتفاع أسعار السلع الوطنية المرتبطة عضويا باستيراد المواد البسيطة من الخارج.

- **ظهور السوق الموازية:** يرافق التقييم المرتفع لسعر صرف العملات ظهور سوق موازية غير رسمية أكثر ارتفاعا من السوق الرسمية مما يضطر المستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية للحصول على عملة أجنبية والتي لا يستطيعون الحصول عليها بسبب عدم قدرة البنك المركزي لتلبية طلبات الاستيراد.²

- **على النشاط الاقتصادي بصفة عامة:** يؤدي تخفيض العملة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وثبات الأسعار الداخلية، وأن النسبة بين أسعار السلع المستوردة مع أسعار السلع المحلية تكون لصالح هذه الأخيرة ، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من الطلبات على المنتجات المستوردة تتحول إلى طلبات على المنتجات المحلية و يكون هذا التحويل بمثابة تشجيع للنشاطات المتعلقة بهذه المنتجات المحلية وبالتالي الرفع من إنتاجها في الأجل الطويل، تتحدد فعالية تخفيض قيمة العملة بمدى تأثيرها على الإنتاج في الاقتصاد، فإذا تمكنت الصناعة و بالأخص فروعها التصديرية الاستفادة من الأفضلية التنافسية الناتجة عن عملية التخفيض بتحديث أساليبها وتطوير فروعها، فإذن عملية التخفيض تكون قد حققت بعض أهدافها.³

- **على معدل التضخم :** إن سياسة تخفيض العملة استخدمت كأداة رئيسية لتخفيض معدلات التضخم التي يقصد به الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار وبالتالي تخفيف وتقليص الاستقرار السعري المنشود في الدول النامية التي تتبنى برامج التصحيح الهيكلي والتي بلغت فيها معدلات التضخم حدا كبيرا، تلخص هذه السياسة في إجراء تخفيض مبدئي في سعر الصرف من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات بالإضافة إلى تقييد الطلب المحلي

¹ مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة ، 1999، ص 89 .

² عبد الرزاق بن الزاوي، آثار إنحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23 ، جامعة بسكرة، نوفمبر 2011، ص 358.

³ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 176.

من خلال رفع أسعار سلع التبادل التجاري، كما أن هناك سياسات نقدية أنجع لمعالجة مشكلة التضخم كسياسة الإصدار النقدي وسياسة الضريبة، وسياسة الموازنة العامة، وفرض الرقابة على الأسعار، وتخفيض الرقابة على الأجور....الخ.¹

- **على ميزان رؤوس الأموال :** إن التأثير على ميزان رؤوس الأموال يتم في الأجل الطويل لكن يوجد العديد من حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتأثر بسرعة بعملية التخفيض بحيث تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى نتائج إيجابية على ميزان حركة رؤوس الأموال، ففي حالة توقع تخفيض عملة بلد ما يقوم المتعاملون الاقتصاديون بتهرب وإخراج أموالهم من هذا البلد إلى الخارج اتجاه المتعاملون ، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وتأجيل مستحقاتهم إتجاه المتعاملين الأجانب قصد الربح في عملية الصرف . لكن بعد عملية التخفيض وبمعدل تخفيض مناسب و معقول يؤدي هذا إلى توقيف عملية خروج رؤوس الأموال أو التقليل منها وكذلك ينجم عنه إعادة حركة رؤوس الأموال إلى الداخل وبالتالي تحسين ميزان رؤوس الأموال.²

¹ بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص 66، 67.

² المرجع نفسه، ص 68.

المبحث الثاني: نتائج تخفيض قيمة الدينار الجزائري

نتيجة لعدة أسباب عمدت السلطات الجزائرية إلى تخفيضات متعددة للدينار الجزائري. وعليه سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مراحل تخفيض الدينار الجزائري، أسباب وأهداف التخفيض وأهم تأثيرات سياسة التخفيض.

1.2. مراحل تخفيض الدينار الجزائري

مر الدينار الجزائري بعدة مراحل من التخفيض ، نوضحها فيما يلي.

- التخفيض الأول في الفترة 1987-1990

وهو ما اصطلح عليه بالتخفيض الزاحف، هو مقياس تم اتخاذه من طرف السلطات النقدية وكان الغرض منه تخفيض الدينار بشكل مستمر وغير معلن، حيث أن سعر صرف الدينار انتقل من 4.87 دج للدولار الواحد في الثلاثي الثاني من سنة 1987 إلى 12.2 لسنة 1990 أي تخفيض بنسبة 160% مقارنة بسنة 1987.¹

- التخفيض الثاني سنة 1991

هو التخفيض الرسمي الأول وهذا نظرا لتدهور الحالة الاقتصادية للجزائر بعد الصدمة النفطية، حيث قامت السلطات الجزائرية في سبتمبر 1991 وهذا بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني بأول تخفيض رسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 22% حيث انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 18.5 دج للدولار الواحد إلى 22.5 دج من نفس السنة²، وقد كان برنامج التثبيت يهدف إلى تخفيض الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية بنسبة 25%، وبالموازاة مع هذا كان الاتفاق الذي كان يهدف إلى تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري من أجل الممارسات التجارية.³

¹ بن طيرش عطاء الله، كاكي عبد الكريم، تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على تطور الكتلة النقدية M2، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 01، جامعة الخلفة، 2014، ص122.

² المرجع نفسه، ص123.

³ بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، 2004، ص189.

كما كان هذا الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط، نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي:¹

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، والحد من حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وتحميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم، وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

- التخفيض الثالث : 1994-1998

هو التخفيض الرسمي الثاني الذي أقره مجلس النقد والقرض وقد أرغمت السلطات العامة على انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار حيث بلغ التخفيض نسبة 7.3% في مارس 1994 ونسبة 40.17% في أبريل 1994.² تعتبر هذه السنة مرحلة التحرير الفعلي للدينار الجزائري وهي السنة التي تم فيها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى غاية 1998 وهو يمتد على مرحلتين:³

المرحلة الأولى: هي مرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل لمدة سنة من أبريل 1994 إلى ماي 1995.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التعديل الهيكلي متوسط الأجل لمدة 03 سنوات بين 1995-1998. والتي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط بسلة العملات ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية ابتداء من أكتوبر 1994. عمليا تتم عملية هذا النظام بالاعتماد على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي، بحيث يقوم البنك الجزائر في كل جلسة افتتاح باقتراح أدنى معدل لسعر الصرف وحجم معين من عملة الدولار المتاحة، وبذلك وصل سعر الصرف في هذه السنة إلى 36 دج مقابل الدولار الواحد.

على أثر هذا الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.

¹ بلعوز بن علي، المرجع السابق، ص 189.

² محمد راتول، مرجع سابق، ص 246.

³ نعمان سعدي، فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية الدينار الجزائري أمودجا، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 08، جامعة المدية، ديسمبر 2013، ص 217.

- التخفيض الرابع : 2003

قامت السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%.¹ هذا الإجراء هدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة في السوق السوداء وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11%، وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7,5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3669 و 91.3211 بالنسبة لليورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6459 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة لليورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 69.3644 في نهاية 2007 أما اليورو فقد ارتفع إلى 95.0012 في هذه الفترة.

- التخفيض الخامس : 2009-2013

بعد سنة 2005 أتخذ البنك المركزي سياسة التعويم الموجه وهذا للتصدي لتقلبات سعر الصرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، يهدف هذا التخفيض إلى تصحيح بعض الاختلال على المستوى الكلي، إلا انه قد يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث تصبح السلع القابلة للتصدير أكثر تنافسية من ذي قبل، لمضاعفة الطلب الأجنبي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير، وبالتالي تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق علما أنه قد اتخذت السلطات الوطنية قرار تخفيض العملة الوطنية سنة 2009 بنسبة 10% وبنفس النسبة سنة 2013، حيث كان من المتوقع بعد هذه التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري أن ترتفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال ترقية السلع التصديرية.²

- التخفيض السادس : 2016

في النصف الأول من عام 2016، سمحت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20%، بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري منذ 2014، نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 45 دولار سنة 2016 وهي أدنى قيمة له منذ سنة 2004 مما ساهم بشكل مباشر في تخفيض لقيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل التخفيض إلى نسبة 8.96% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015،

¹ شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص124.

² بومعزة حليلة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة 2000-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، جامعة المسيلة، 2017، ص96.

أما تخفيض قيمة الدينار مقابل اليورو فوصل إلى نسبة 8.74 % سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 . كمحاولة من السلطات لتفادي حدوث هبوط حاد في احتياطيات النقد الأجنبي.¹

- موقف صندوق النقد الدولي من تخفيض قيمة العملة

مع تطور المشاكل الاقتصادية في الدول النامية، واختلال العلاقات النقدية على المستوى العالمي، اضطر صندوق النقد الدولي إلى تكييف سياساته وبرامجه لمساعدة البلدان النامية، للحد من العجز في موازين مدفوعاتها وقد كانت سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة من بين الإجراءات التي أدرجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دفع الدول النامية لتبنيها من خلال برامج التكيف الاقتصادي²، الذي يهدف إلى استعادة التوازن المالي الداخلي و الخارجي وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.³

كما أنه يمكن للدولة أن تقوم بتخفيض أو رفع من سعر عملاتها في حدود 10% من سعر التعادل دون استشارة الصندوق إذا حدث اختلال أساسي في ميزان مدفوعاتها، أما إذا تجاوز التعديل هذه النسبة فإن الدولة ملزمة بأخذ موافقة من الصندوق.⁴

و الشكل الموالي يوضح برامج التكيف الهيكلية المدعّم من قبل صندوق النقد الدولي.

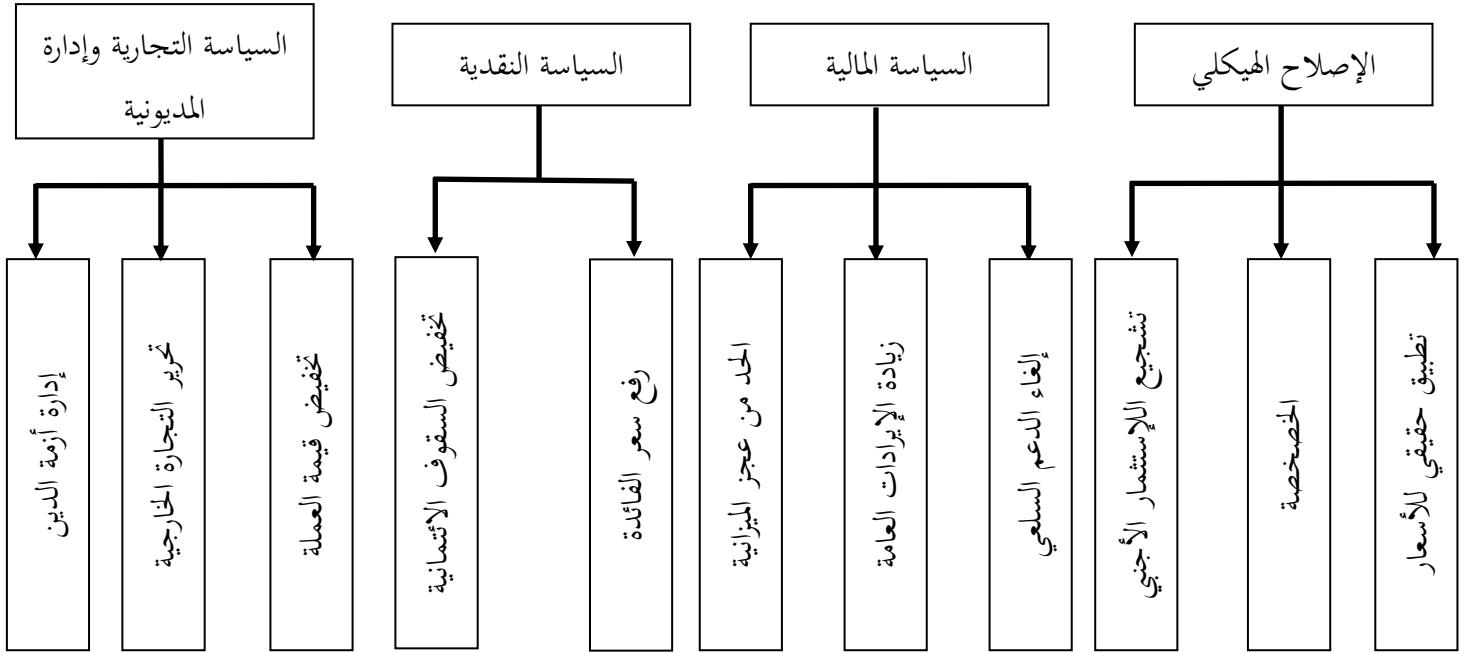
¹ بالإطلاع على الموقع: worldbank.org تمت المشاهدة بتاريخ: 2018/04/08 .

² يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكيف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، معهد الميثاق، مقال منشور في الموقع www.almethaq.info/news/article843.htm تمت المشاهدة بتاريخ: 2018/04/08 .

³ كريبال بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة مُجَدَّ خيضر بسكرة، جانفي 2005، ص8.

⁴ زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - الجزائر خلال الفترة 1990-2013، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015، ص24.

الشكل رقم 03 : هيكل برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل الصندوق



المصدر: محمد عبدالله المغربي، تقرير عن سياسات التكييف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، منتدى إدارة التنمية المحلية، على الموقع <http://ldaf.youneed.us/t5-topic> تاريخ المشاهدة يوم : 2018/04/08.

2.2. أسباب وأهداف تخفيض الدينار الجزائري

1.2.2. أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

أشار صندوق النقد الدولي إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض ومن بين أسباب تخفيض قيمة الدينار نذكر:

أولاً: تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية

نقول عن عملة ما أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة ما ينتج عن ذلك المضاربة ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي، لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة.¹

من بين أبرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المالية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعاً بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية، وتطور هذا الأخير الذي أصبح أكثر تنظيماً

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص 354.

وبهذا ظهر سعر صرف متعدد في الجزائر، وهو على خلاف ما نص عليه قانون النقد والقرض، وبالتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو حتى تقليص تطورها بتعديل القدرة الشرائية للدينار الجزائري.¹

ثانيا: عجز ميزان المدفوعات

من بين أسباب التخفيض أيضا العجز الشبه دائم في ميزان المدفوعات الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض غير قادر على سد الثغرة، وعجز مستمر في حساب رأس المال، الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة المداخيل خاصة بعد أزمة البترول 1986 وأيضاً بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية.²

والجدول الموالي يبين تطور مؤشر ميزان المدفوعات في الفترة 2002-2016

الجدول رقم 02: تطور مؤشر ميزان المدفوعات في الفترة 2002-2016 الوحدة : ب المليار دولار

السنوات	2002	2003	2004	2008	2009	2010	2013	2014	2015	2016
حساب رأس المال	0.71-	1.37-	1.87-	2.54	3.45	3.42	1.02-	3.4	0.25-	0.19

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

إن رصيد حساب رأس المال سجل عجزا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 باستثناء السنوات من 2008 إلى 2010 حيث سجل فائض نتيجة الفائض في الميزان التجاري الناتج من زيادة مداخيل المحروقات.

ثالثا: ارتفاع قيمة الديون الخارجية الخارجية

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كإحتياطي لتدعيم الدينار الجزائري وهو ما أدى إلى التآكل المستمر لاحتياطيات الصرف في مقابل مديونية خارجية

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص 354.

² صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوي الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان ، 2010، ص 137.

ثقيلة، فضلا عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات قصوى شكلت % 82,2 من الصادرات سنة 1993 وبالتخفيض يمكن إعادة ترتيب الدين الخارجي.¹

والجدول الموالي يبين لنا تطور قيمة الديون الخارجية:

الجدول رقم 03: تطور قيمة الديون الخارجية في الفترة 2002-2007

الوحدة : ب المليار دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الديون الخارجية	22.642	23.353	21.821	17.192	5.612	5.606

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من الموقع www.ONS.dz

رابعا: التدفق الوطني لرؤوس الأموال

إن سبب عملية تخفيض قيمة الدينار والاختلالات في التوازن هو التمهّل أو الحركة البطيئة لرؤوس الأموال الدولية، إن الجزائر هو بلد محضن لرؤوس الأموال، فإن بقاء حركة رؤوس الأموال قد تزيد من حدة عجز ميزان الحسابات وإبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي، فانعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى بهروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي.

خامسا : تدهور أسعار البترول :

خصوصا بعد 1986 والذي انعكس على حجم الصادرات الجزائرية التي تعتمد على النفط المسعر بالدولار وقد صاحبه أيضا تدهور في أسعار الدولار.

سادسا : العجز المالي (عجز الموازنة)

الذي ميز الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر بـ 190 مليار دينار جزائري ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دينار جزائري إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانخراجه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة دعى إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز كما أن أصحاب رؤوس

¹ صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص 137.

الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة.¹

سابعاً : التوسع التضخمي

أصبح المستهلك يمتلك عمله أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر ودفع الأجور بدون مقابل إنتاجي فضلاً عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال الإصدار النقدي بدون مقابل. إن هذه التخفيضات التي اعتمدت عليها السلطة النقدية كان من ورائها أسباب داخلية وخارجية، متصلة ومترابطة فيما بينها وهي تتمحور حول:²

- الأساليب الداخلية لتخفيض الدينار الجزائري:

يمكن حصرها فيما يلي :

- سوء تسيير السياسات الاقتصادية المتبعة منذ تأميم المحروقات والتي تميزت بتدخل الدولة وتغليب المصلحة الاجتماعية على الاقتصادية؛
- ظهور السوق الموازية والتي ساهمة بشكل كبير في تهريب رؤوس الأموال والمضاربة؛
- العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة،
- إتباع الدولة لسياسة دعم الأسعار و إنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية الضعيفة لكن دون آليات واضحة للرقابة،
- زياد الإنفاق العسكري خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ منذ سنة 1992 .

- الأسباب الخارجية لتخفيض الدينار الجزائري:

- الاعتماد في الصادرات على المحروقات بحوالي 97% ، علماً أن تقلبات أسعار البترول مرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي؛

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2005، صص 162-163 .

² بلحشر عائشة، مرجع سابق، صص 368-369.

- ارتفاع الديون الخارجية للجزائر بسبب سوء التسيير المنتهج والذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة بعد ارتفاع قيمة خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق من جهة أخرى مقابل التراجع في العملة الصعبة.
- الاعتماد على برنامج مكافحة ندرة السلع ، والذي تم إقراره من قبل الحكومة في أكتوبر 1979.
- إن انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى بحروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي.

2.2.2. أهداف سياسة التخفيض

تطورت الأهداف المتوخاة من سياسة التخفيض مع تطور السياسة نفسها وبناء على ذلك كانت ترمي سياسة تخفيض قيمة الدينار إلى تحقيق عدة أهداف نوجز أهمها فيما يلي :

- علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات : وهو محور سياسة التخفيض، وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في أسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين المستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء لسياسة انكماشية، وتكون هذه المعالجة بزيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بالنسبة للأجانب، وتقليص الواردات لارتفاع الأسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين.¹
- الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات، بالإضافة إلى أن تقليص الواردات يعني تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والنتائج المحلي.²
- زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة، وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع التصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع غير القابلة للتبادل إلى القطاع التصديري، والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول ادخار وطني مترتب عن التخفيض، وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني.³

¹ حنان لعروق، المرجع السابق، ص111.

² المرجع نفسه، ص112.

³ عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية- حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد12، القاهرة، مصر، صيف 1998، ص74.

- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها، وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي.¹
- المحافظة على العلاقات الاقتصادية مع بقية الشركاء التجاريين والإبقاء على ارتباط العملة المحلية المخفضة بالعملات الأخرى، ولا يتحقق هذا الهدف إلا إذا ارتبطت الدول ببعضها البعض بعلاقات اقتصادية ومالية قوية.
- الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتنشيط وتفعيل السوق المالي الداخلي .
- تقريب قيمة الدينار من قيمته الحقيقية، و/أو تقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية .
- تقليص الضغوط التضخمية والمضاربة.

3.2. وصف وتحليل تأثير تخفيض الدينار على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري

إن لتخفيض قيمة العملة نتائج مختلفة تنعكس أثارها على كثير من الظواهر الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، ولعل أبرزها يتجلى فيما يلي:

1.3.2. تأثير تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري

كان من المفترض أن يؤدي تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى:

- 1 - **تقليص حجم الواردات** : فيما يخص الواردات فالتخفيض ينتج عنه زيادة ارتفاع الأسعار الداخلية بالعملة الوطنية، وكرد فعل لزيادة الأسعار فإن الكميات المستوردة تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الإجمالية للواردات بالعملة المحلية.
- 2 - **زيادة حجم الصادرات** : أما فيما يخص الصادرات، فالتخفيض يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية مقارنة بالسلع الخارجية، ويترتب عن هذا زيادة الكميات المصدرة من طرف المصدرين وزيادة الإقبال الأجانب على المنتجات المحلية مما يؤدي زيادة القيمة الإجمالية للصادرات ، وبهذا يتحسن الميزان التجاري.

سوف نحاول تتبع تطور الصادرات والواردات الجزائرية (الميزان التجاري) خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2016 لتقييم مدى فعالية سياسة التخفيض في تحسين وضعية الميزان التجاري .

¹ حنان لعروق، مرجع سابق، ص112.

الجدول رقم 04 : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000 – 2016

الوحدة : مليار دولار أمريكي

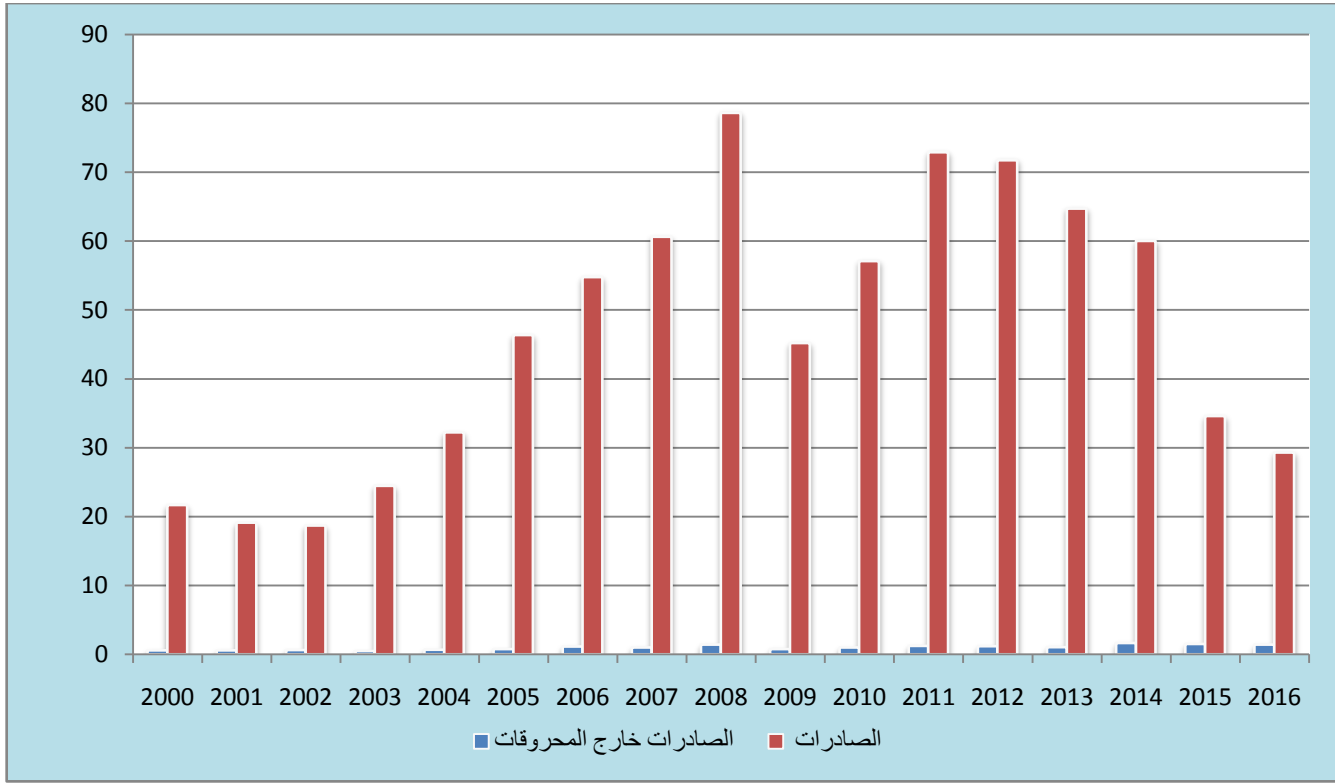
نسبة تغطية الصادرات للواردات	رصيد الميزان التجاري	الواردات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات	السنوات
			%	القيمة	%	القيمة		
231,56%	12.31	9.35	2,73	21.06	97,27	0.59	21.651	2000
201,38%	9.61	9.48	2,93	18.53	97,07	0.56	19.091	2001
155,70%	6.69	12.01	3,26	18.11	96,74	0.61	18.700	2002
183,71%	11.15	13.32	1,92	23.99	98,08	0.47	24.47	2003
179,50%	14.26	17.95	2,08	31.55	97,92	0.67	32.22	2004
233,28%	26.48	19.86	1,60	45.59	98,40	0.74	46.33	2005
264,70%	34.06	20.68	2,06	53.61	97,94	1.13	54.74	2006
229,94%	34.24	26.35	1,62	59.61	98,38	0.98	60.59	2007
206,87%	40.60	37.99	1,78	77.19	98,22	1.40	78.59	2008
120,83%	7.78	37.40	1,70	44.41	98,30	0.77	45.19	2009
146,80%	18.21	38.89	1,70	56.121	98,30	0.969	57.09	2010
155,32%	25.96	46.93	1,68	71.661	98,32	1.227	72.89	2011
139,11%	20.17	51.57	1,61	70.583	98,39	1.153	71.74	2012
117,68%	9.73	54.99	1,62	63.663	98,38	1.051	64.71	2013
100,54%	0.33	59.67	2,72	58.362	97,28	1.634	59.99	2014
65,66%	18.10-	52.65	4,28	33.08	95,72	1.48	34.57	2015
59,29%	20.127-	49.437	4,75	27.918	95,25	1.393	29.311	2016

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

أما بالنسبة للصادرات، يمثل الشكل الموالي تطورها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 04 : تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2016



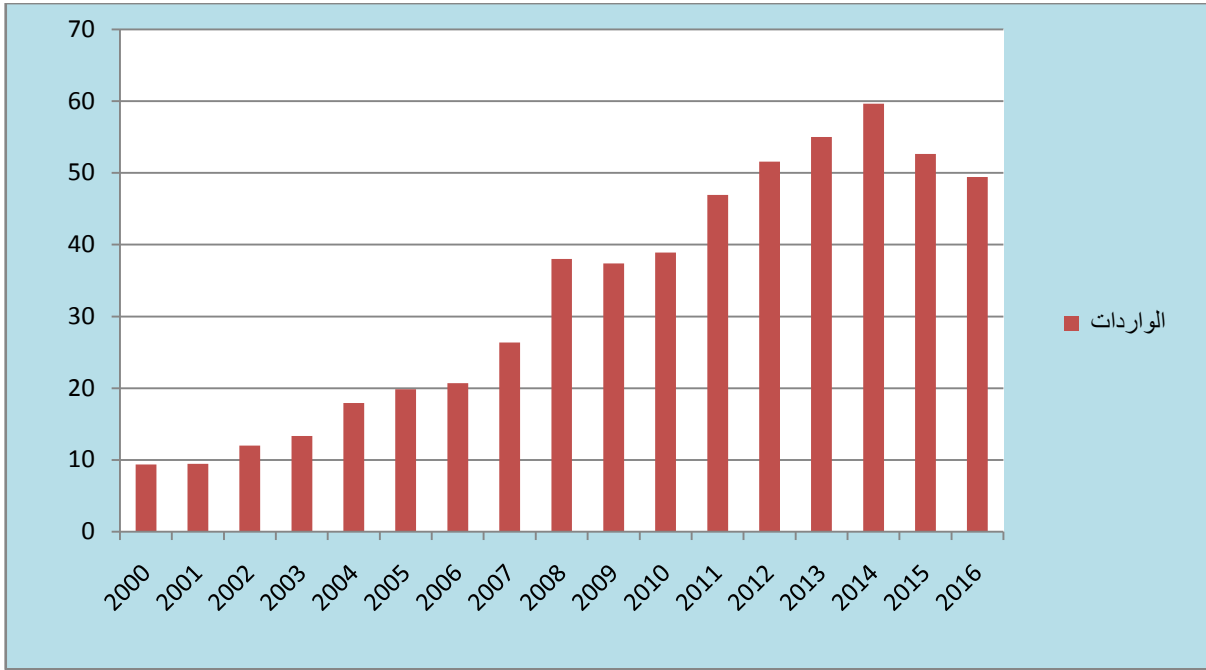
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04.

لم تعرف الصادرات خارج المحروقات تطورا إيجابيا خلال فترة الدراسة، حيث قدرت نسبة الصادرات خارج المحروقات بـ 2.73% سنة 2000 وفي سنة 2016 بلغت قيمتها 1.393 مليار دولار وهو ما يمثل 04.75% من إجمالي الصادرات.

إن هذه الإحصائيات تؤكد عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في زيادة الصادرات خارج المحروقات، يرجع ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري ومحدوديته أي عدم مرونة الإنتاج الداخلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير وهو أحد شروط نجاح سياسة التخفيض ، فتخفيض سعر المنتجات شرط غير كاف لزيادة الطلب على المنتجات الجزائرية في الخارج، فهناك عدة عوامل أخرى مثل جودة المنتجات وقدرتها على اختراق الأسواق العالمية والقدرة على المنافسة عالميا.

أما بالنسبة للواردات، يمثل الشكل الموالي تطورها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 05 : تطور الواردات خلال الفترة 2000-2016



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة الواردات حيث ارتفعت من 9.35 مليار دولار سنة 2000 إلى 59.67 مليار دولار سنة 2014 رغم حزمة التخفيضات في قيمة الدينار التي قام بها البنك المركزي لكبح الواردات. ويرجع ذلك إلى:

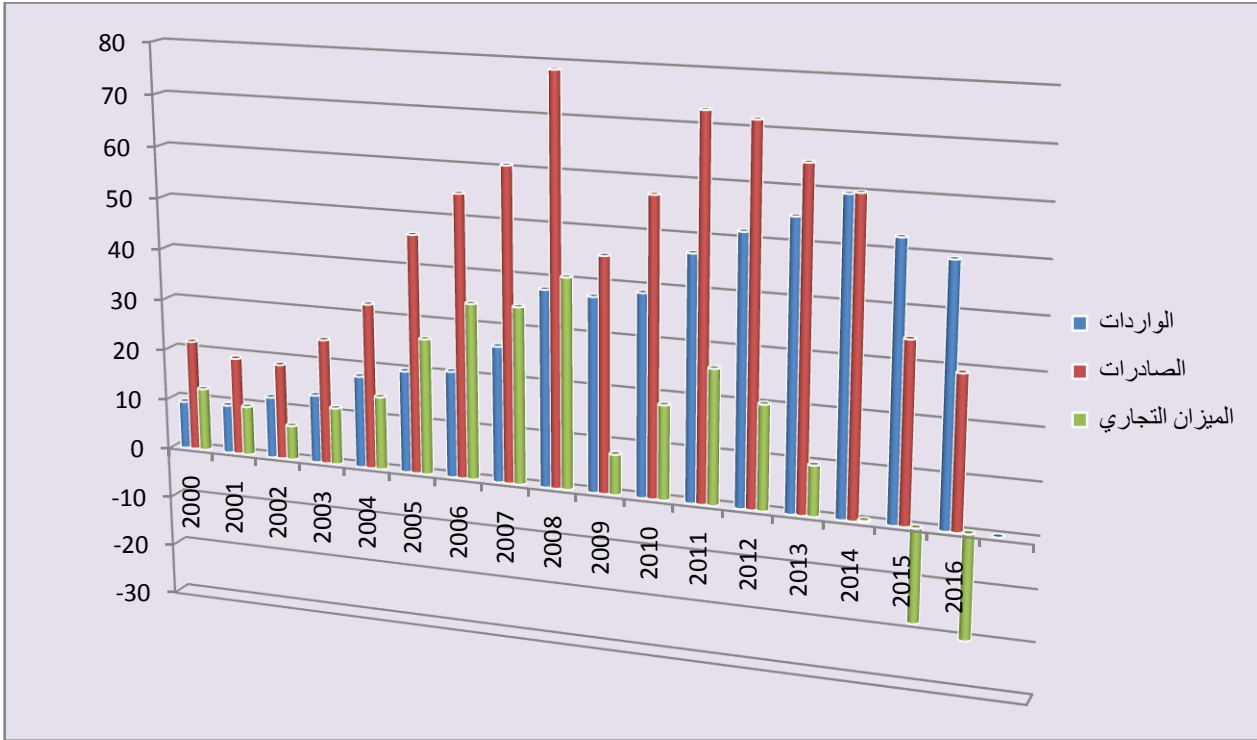
- الأهمية الكبرى التي تكتسيها تركيبة هذه الواردات سواء في عملية الاستهلاك أو التصنيع.
- برنامج التعديل الهيكلي الذي يدعم التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- غياب الإنتاج الداخلي والذي يساهم بشكل مباشر في أحلال الواردات.

النتيجة النهائية لعدم انخفاض الواردات رغم التخفيض في قيمة الدينار هو ارتفاع أسعار السلع المستوردة، هذا الارتفاع يتحمله المستهلك النهائي وهو المواطن الجزائري.

انخفضت الواردات سنة 2015 بـ 11.75 % مقارنة بسنة 2014 حيث وصلت قيمة الانخفاض إلى 7.02 مليار دولار كما تراجع نسبة الواردات سنة 2016 بـ 9.62 % مقارنة بسنة 2015 حيث وصلت قيمة الانخفاض إلى 3.213 مليار دولار .

إن هذا الانخفاض لم يكن سببه تخفيض قيمة الدينار بل سياسة التقشف التي نتجت عن انخفاض أسعار النفط مما نتج عنه تحديد تراخيص الاستيراد.

الشكل رقم 06 : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04.

بالتمعن في هيكل الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016 يمكننا استخلاص التالي :

إن الميزان التجاري في تذبذب مستمر ففي سنة 2000 أين عرفت أسعار البترول ارتفاعا مما تسبب في تحقيق فائض في الميزان التجاري حيث بلغ الفائض 12.31 مليار دولار حيث وصلت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 231,56%، أما في السنتين التاليتين فقد إنخفض فائض الميزان التجاري إلى 9.61 مليار دولار أي بنسبة تغطية بلغت 201,38% سنة 2001 ثم إنخفض إلى 6.69 مليار دولار بنسبة تغطية بلغت 155,70%، لتستمر نسبة تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع نسبيا حتى سنة 2008 حيث سجل الميزان التجاري فائض بلغ 40.60 مليار دولار حيث بلغ متوسط سعر المحروقات في تلك السنة 98.16 دولار للبرميل كما بلغت نسبة الصادرات من المحروقات حوالي 98% من مجموع الصادرات، غير أن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا سنة 2009 حيث بلغ 7.78 مليار دولار وهذا راجع إلى موجة الكساد العالمي الذي مس

اقتصاديات العالم بسبب إفرزات الأزمة المالية العالمية، ثم عاود الارتفاع حيث بلغ سنة 2010 الفائض 18.21 مليار دولار بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وبعد تهاوي أسعار البترول سنة 2013 لاحظنا انخفاض في قيمة فائض الميزان التجاري حيث وصل في هذه السنة قيمة الفائض إلى 9.73 مليار دولار حيث حققت الجزائر أول عجز في الميزان التجاري سنة 2015 حيث بلغ هذا العجز قيمة (18.10) مليار دولار أمريكي وهو أول عجز منذ سنة 2000، كما تم تحقيق عجز في السنة الموالية 2016 بلغ (-20.127) مليار دولار وبنسبة تغطية الصادرات للواردات بلغت 59,29%.

يرتبط الميزان التجاري ارتباطا كبيرا أو شبه تام على صادرات المحروقات، وبالتالي فإن سياسة التخفيض لن تكون لها أية فعالية في تحسين وضعية الميزان التجاري ذلك أن التخفيض يمس الصادرات خارج المحروقات التي لم تثبت فعاليتها كما ذكرنا سابقا، وفي ظل عدم تأثير سياسة التخفيض على الواردات فإن الميزان التجاري سيتأثر بأي تغير في سعر النفط، والعجز المسجل خلال سنتي 2015 و2016 أكبر دليل على ذلك.

2.3.2. تأثير التخفيض على حساب رأس المال والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

تعدد تعاريف ميزان المدفوعات ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة¹.

حساب رؤوس الأموال : إن التأثير على ميزان رؤوس الأموال يتم في الأجل الطويل لكن يوجد العديد من حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتأثر بسرعة بعملية التخفيض بحيث تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى نتائج إيجابية على ميزان حركة رؤوس الأموال، ففي حالة توقع تخفيض عملة بلد ما يقوم المتعاملون الاقتصاديون بتهريب وإخراج أموالهم من هذا البلد إلى الخارج، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وتأجيل مستحقاتهم إتجاه المتعاملين الأجانب قصد الربح في عملية الصرف . لكن بعد عملية التخفيض و بمعدل تخفيض مناسب و معقول يؤدي هذا إلى توقيف عملية خروج رؤوس الأموال أو التقليل منها وكذلك ينجم عنه إعادة حركة رؤوس الأموال إلى الداخل وبالتالي تحسين ميزان رؤوس الأموال.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص395.

سنحاول من خلال الجدول الموالي تبيان أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2016 ، والتي شهدت عدة تخفيضات في قيمة العملة الوطنية وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم 05: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2016 الوحدة : بالمليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الحساب الجاري	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.64	34.45
رصيد حساب رأس المال	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-	1.09-	2.54
الرصيد الإجمالي	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
سعر الصرف بالدولار	75.26	77,26	79,68	77,36	72,06	73,36	72,64	69,36	64,58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد الحساب الجاري	0.41	12.16	19.80	12.42	1.15	9.28-	27.29-	26.22-	
رصيد حساب رأس المال	3.45	3.42	0.34	0.36-	1.02-	3.4	0.25-	0.19	
الرصيد الإجمالي	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	5.88-	27.54-	26.03-	
سعر الصرف بالدولار	72,64	74,31	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	121,18	

المصدر: بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر www.banque-of-algeria.dz

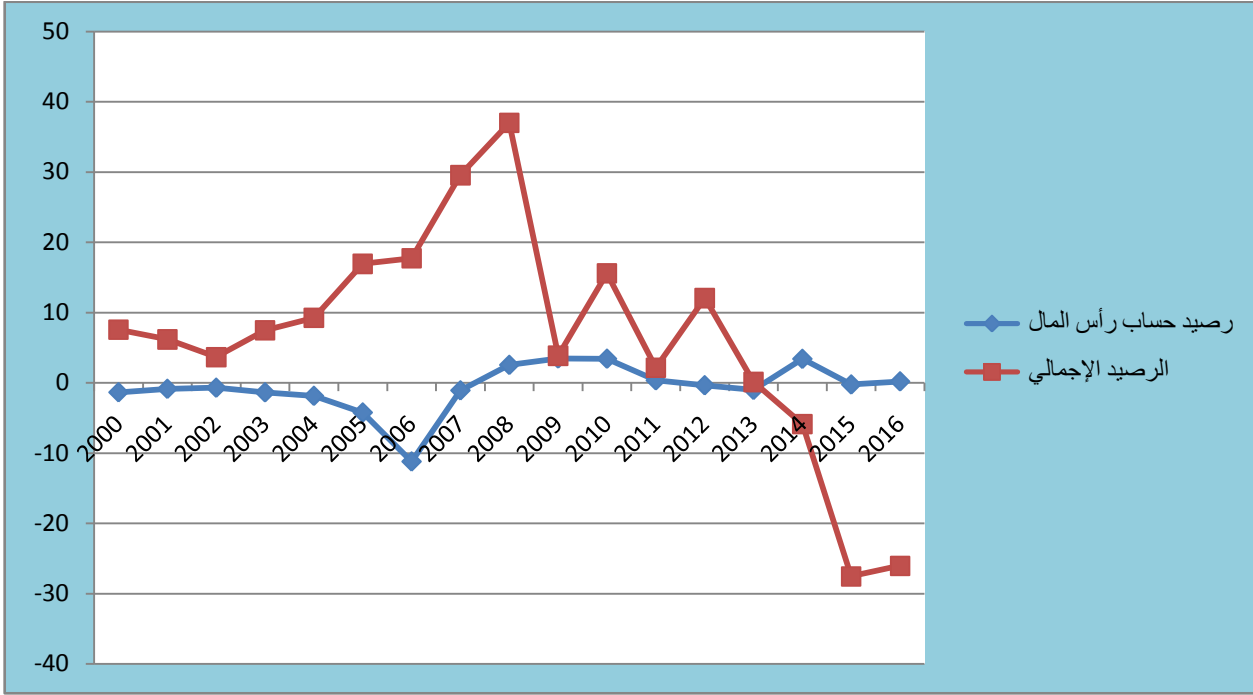
- النشرة الإحصائية رقم 39 سبتمبر 2017

- النشرة الإحصائية رقم 33 مارس 2016

- النشرة الإحصائية رقم 29 مارس 2014

Source: Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012, pp: 87-88 .

الشكل رقم 07: تطور ميزان المدفوعات وحساب رأس المال خلال الفترة 2000-2016



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05

أولاً: تأثير التخفيض على حساب رأس المال

إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية والذي مافتى يتوسع باستمرار منذ سنة 2000 والذي وصل إلى 11.22 مليار دولار سنة 2006 على إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي والتي بلغت 10.93 مليار دولار. وهو ما يثبت عدم فعالية سياسة التخفيضات كل هذه الفترة.

نلاحظ أيضاً أن رصيد حساب رأس المال بعد التخفيض سنة 2009 عرف انخفاضا رغم التحسن الذي سجله قبل سنة 2013 وهذا يدل على أن رصيد حساب رأس المال لم يتأثر بسياسة التخفيض وان هناك عوامل أخرى تؤثر فيه على غرار تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا : تأثير التخفيض على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

سجل ميزان المدفوعات تطورا ايجابيا خلال الفترة 2000-2008 نتيجة ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات والتسديد المسبق للمديونية سنة 2006.

في سنة 2009 وبالنظر إلى تقلص صادرات المحروقات والذي يعود إلى انخفاض أسعاره حيث بلغ سعر برميل البترول سنة 2009 بـ 62.2 دولار للبرميل بصفته القناة الرئيسية في انتقال الأزمة المالية إلى الجزائر حيث تقهقر ميزان المدفوعات في هذه السنة إلى 3.68 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار سنة 2008 وهذا راجع إلى أزمة الرهن العقاري والتي ساهمة في انهيار أسعار البترول، مما أرغم الجزائر على القيام بتخفيض قيمة الدينار في هذه السنة لتفادي الصدمة.

رغم هذا التخفيض إلا أن رصيد ميزان المدفوعات بقي متذبذبا لارتباطه بسعر النفط، ولم يحقق تخفيض سنة 2013 أي نتائج حيث استمر عجز ميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز سنة 2014 ما قيمته 5.88 مليار دولار وفي سنة 2015 بلغ العجز للمرة الثانية 27.54 مليار دولار وسنة 2016 وللسنة الثالثة على التوالي قدر العجز بقيمة 26.03 مليار دولار. وهو ما يؤكد عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار في تحسين وضعية ميزان المدفوعات لتضطر السلطات لتخفيض آخر سنة 2016.

ما يمكن استنتاجه أن التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري لم تثبت فعاليتها في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

3.3.2. تأثير تخفيض قيمة الدينار على معدل التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع، لكن تلك الإجراءات قد لا يحالفها النجاح أحيانا في وقف ارتفاع الأسعار¹.

يؤثر سعر الصرف على التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتبادل القوة الشرائية، كما أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية البلد وانخفاض المستوى العام للأسعار، والجدول الموالي يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000 - 2016 .

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص 312.

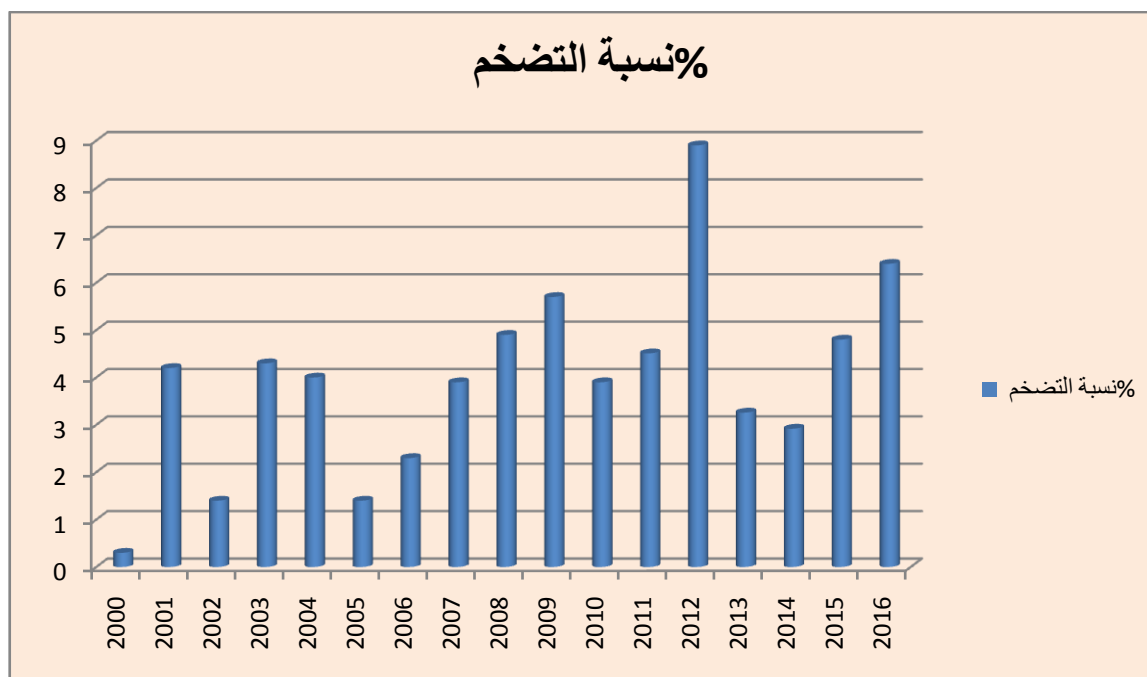
الجدول رقم 06 : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000 – 2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة التضخم	% 0.3	%4.2	%1.4	%4.3	%4.0	1.4	%2.3	%3.9	%4.9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نسبة التضخم	%5.7	%3.9	%4.51	%8.9	%3.26	%2.92	%4.8	%6.4	

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر www.banque-of-algeria.dz

وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ONS.dz

الشكل رقم 08 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 06

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت درجات متفاوتة .

ارتفاع معدلات التضخم سنة 2003 حيث بلغت نسبة التضخم 4.2% فتم في هذه السنة تخفيض قيمة الدينار ليسجل معدل التضخم تراجع ا حيث وصل الى 1.4% سنة 2005 لكن سرعان ما رجعت هذه النسبة الى الارتفاع في السنوات الموالية . حيث بلغت نسبة التضخم 5.7% سنة 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية والارتفاع المتتالي في الأسعار العالمية فعمدت السلطات إلى إجراء تخفيض آخر سنة 2009 فسجل معدل التضخم تراجعا طفيفا حيث وصل إلى 4.5% سنة 2011. ليسدل ارتفاعا كبيرا سنة 2012 بمعدل 8.9% على التوالي وهذا راجع إلى الزيادات المعتبرة في الأجور أي ارتفاع كتلة النقود إضافة إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار المنتجات الفلاحة المستوردة . رغم عدم اجراء اي تخفيض لقيمة الدينار سنة 2012 إلا أن معدل التضخم انخفض الى 3.2% سنة 2013. وبعد تخفيض قيمة الدينار سنة 2013 عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا سنة 2016 حيث وصل إلى 6.4% .

ما يمكن استنتاجه هو أن عدم فعالية تخفيض قيمة الدينار في زيادة صادرات البلد وتحسين تنافسية الاقتصاد وكذا عدم فعالية تخفيض قيمة الدينار في التقليل من الواردات نتيجة كونها سلعا ضرورية لم يتمكن الإنتاج المحلي من إحلالها، فكانت النتيجة النهائية ارتفاع في الأسعار ترجم في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض في القدرة الشرائية.

4.3.2. تأثير تخفيض قيمة الدينار على احتياطي الصرف الأجنبي

إن امتلاك مستوى كاف من احتياطات الصرف يعتبر كصمام أمان لأي بلد من خلال استخدامه لمقاومة ضغوط أسعار الصرف نتيجة التدفقات الرأسمالية الكبيرة الداخلة للاقتصاد، إذ يعد احتياطي الصرف الأجنبي من الأدوات الهامة التي تستخدمها السلطات النقدية والمتمثلة في البنوك المركزية للحد من التقلبات التي قد تحدث على أسعار الصرف، بمعنى آخر تعتبر تقلبات الصرف أحد أسباب تآكل احتياطات الصرف.

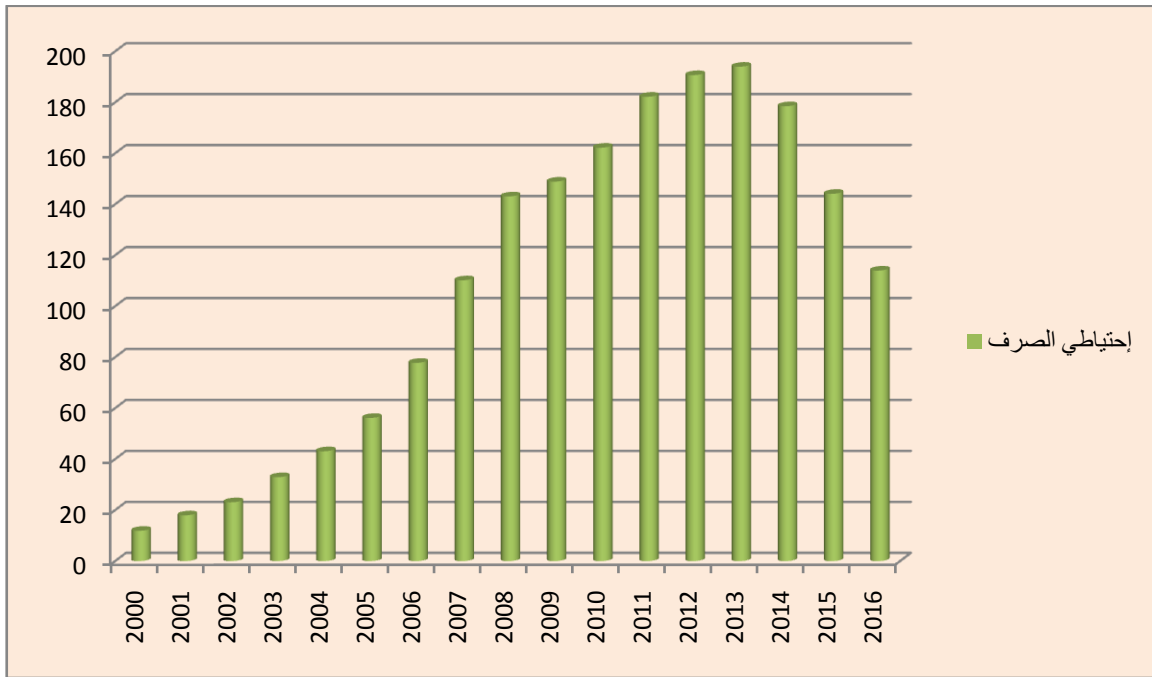
سنحاول من خلال الجدول الموالي تبيان أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على رصيد احتياطي الصرف خلال الفترة 2000 - 2016 ، والتي شهدت عدة تخفيضات في قيمة العملة الوطنية وهو ما انعكس على احتياطي الصرف الأجنبي

الجدول رقم 07: تطور احتياطي الصرف خلال الفترة 2000-2016 الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياطي الصرف	11.90	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
احتياطي الصرف	148.91	162.22	182.22	190.7	194	178.94	144.13	114	

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر www.banque-of-algeria.dz

الشكل رقم 09: تطور احتياطي الصرف خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 07

من خلال الجدول رقم 07 والشكل رقم 09 يتضح لنا بأن احتياطي الصرف شهد تطورا وارتفاعا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث :

ارتفعت احتياطات الصرف منذ نهاية سنة 2004 إلى 43.1 مليار دولار أمريكي مقابل 32.9 مليار دولار في 2003 رغم التسديدات المسبقة المقدرة ب 1.218 مليار دولار أمريكي و التي كانت 4.4 مليار دولار في نهاية سنة 1999، و استمر الارتفاع في احتياطي الصرف والذي واكبه الارتفاع المستمر في أسعار البترول حيث بلغ سنة 2013 حوالي 194 مليار دولار .

رغم تخفيض قيمة الدينار لتعويض الخسارة الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات بالدولار إلا أن المخزون الاحتياطي استمر في التراجع ليصل إلى 114 دولار سنة 2016. وعليه فان التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري لم تؤثر على احتياطي الصرف في الجزائر.

5.3.2. تأثير تخفيض قيمة الدينار على الموازنة العامة

رصيد الميزانية العامة : وهو عبارة عن الفرق بين الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة يعبر عنها عادة بالسنة.¹

تعتبر دراسة آلية انتقال آثار التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى أسعار السلع والخدمات المحلية في دولة ما أو ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية بانعكاس سعر الصرف كأحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي، خاصة عند القيام بعملية تخفيض قيمة العملة والتي تسمح بتشجيع النفقات وفي المقابل تنامي حجم الصادرات، ويؤثر سعر الصرف على إيرادات الميزانية وذلك لكون الإيرادات تعتمد بنسبة عالية على الجباية البترولية ولذلك تهدف سياسة سعر الصرف إلى استقرار سعر الصرف الاسمي حتى لا تنخفض إيرادات الميزانية.

سيتم التطرق إلى انعكاس سعر صرف الدينار على الموازنة العامة خلال الفترة 2000 – 2016 وهذا ما سيتم عرضه في الجدول الموالي.

¹ عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية - المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص46.

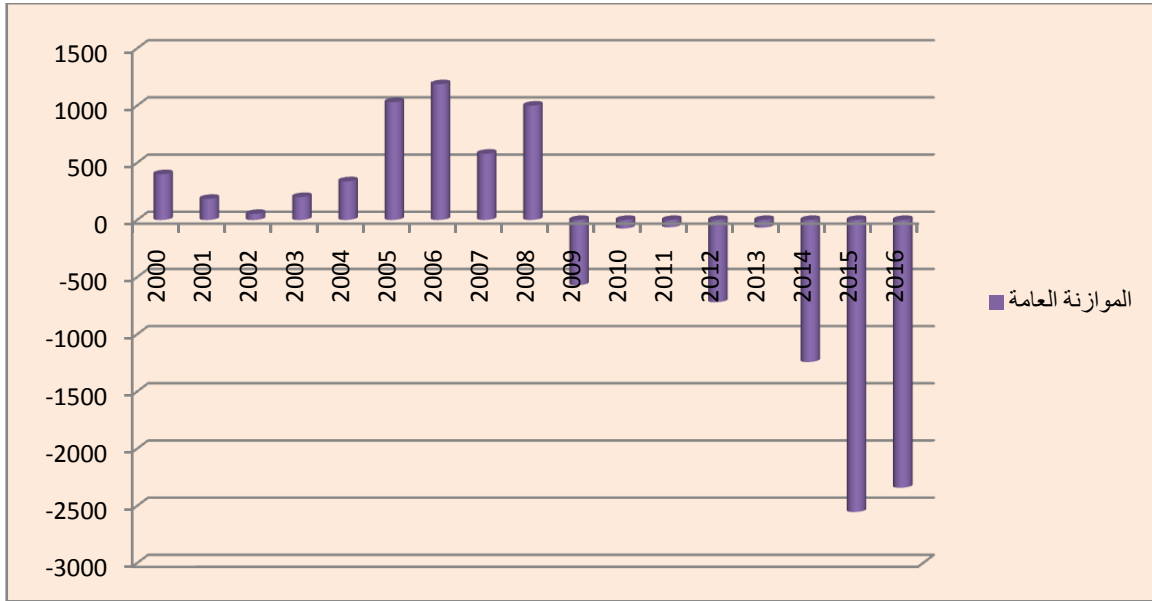
الجدول رقم 08: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الموازنة العامة	400	184.5	52.6	200.4	337.9	1030.6	1186.8	579.3	999.5
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الموازنة العامة	570.3-	74.0-	63.5-	718.8-	66.7-	1241.8-	2553.2-	2341.4-	

الوحدة : مليار دينار جزائري

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر www.banque-of-algeria.dz

الشكل رقم 10: تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000 – 2016



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 08

نلاحظ من خلال الشكل أن رصيد الميزانية حقق فائضا سنة 2000 ب 400 مليار دينار سنة 2000، ثم تجاوز إلى 184 مليار دينار في سنة 2001، فبسبب هذا الرصيد المرتفع هو ارتفاع أسعار البترول، أما الانخفاض فلسببين هما إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والسياسة المالية التوسعية التي بدأت تطبق فيها الحكومة الجديدة من خلال البرامج التنموية، بعد اتخاذ البنك المركزي قراره بتخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 2003 وهو ما ساهم في

إرتفاع الرصيد الموجب للموازنة العامة حتى سنة 2008، حيث أنه تجاوز 1000 مليار دينار سنتي 2005 و2006 كما أن سبب الرصيد الموجب هو الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات فرغم ارتفاع سعر صرف اليورو أمام الدينار إلا أنه لم يؤثر على رصيد الميزانية، وبداية الانخفاض في رصيد الميزانية كان سنة 2007 رغم ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 70 دولار للبرميل، وسببه التوسع في منح الائتمان خاصة لقروض دعم الشباب عن طريق مؤسسات الدعم، وكذا مسح ديون الفلاحين، وارتفاع السعر المرجعي إلى 37 دولار، ومنذ سنة 2009 أصبح رصيد الموازنة سالبا بسبب النفقات.

رغم إجراء سلسلة من التخفيضات في قيمة الدينار خاصة تخفيض سنة 2013 إلا أن رصيد الميزانية بقي يسجل عجزا خلال السنوات الأخيرة. غير أن هذا لا يعد دليلا كافيا على أن سياسة التخفيض لم تؤثر ايجابيا على الخزينة العمومية التي تعتبر المستفيد الأكبر من عملية التخفيض حيث ينتج عن عملية التخفيض تعويض النقص في حصيلة الصادرات بالدولار، حيث أن عجز ميزانية الدولة مصطنعا إلى حد كبير، فالميزانية تعتمد على سعر مرجعي 37 دولار غير أن السعر الفعلي للبرميل يفوق بكثير مقدار 37 دولار.

خلاصة الفصل الثاني

غالبا ما تلجأ الدول التي تعاني من إختلالات في موازينها إلى سياسات معينة قصد إعادة التوازن ومن بين هذه السياسات سياسة تخفيض قيمة العملة .

تعتبر عملية تخفيض قيمة العملة من أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية خلال فترة التعديل الهيكلي ضمن البرامج المسطرة من طرف المؤسسات المالية الدولية وذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي قد مهدت الطريق لتبني نظام اقتصاد السوق فمن خلال الصدمة النفطية سنة 1986 والمديونية وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة أدى كل ذلك إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري ومن أهم القرارات المتخذة قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري والذي شهد تفاوت في نسب التخفيض من مرحلة إلى أخرى، وقد انعكس هذا التخفيض على معظم المتغيرات الاقتصادية .

كما يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفتها الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

1 - سماح السلطات النقدية بتراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انخيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و 1988 بمعدل 31% مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و 1991 .

2 - التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.

3 - التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم المدار) منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.

4 - النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 59.67 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

5 - استخدام السلطات الجزائرية لإنخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا.

توصلنا في هذا الفصل إلى ضعف فعالية سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري، وذلك نتيجة:

- عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في زيادة الصادرات خارج المحروقات.
- عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تخفيض الواردات.
- نتج عن ذلك عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تحسين وضعية الميزان التجاري.
- رصيد حساب رأس المال لم يتأثر بسياسة التخفيض بالإضافة إلى عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تحسين وضعية الميزان التجاري نتج عن ذلك عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات.
- نتج عن سياسة تخفيض الدينار الجزائري إرتفاع عام في الأسعار نتيجة استيراد مواد أساسية وتجهيزات المؤسسات، فارتفع معدل التضخم وانخفضت القدرة الشرائية في الجزائر.

خاتمة

خاتمة

تطرقنا في هذا البحث إلى مفاهيم حول سعر الصرف وواقعه في الجزائر وذلك بشرح بعض المفاهيم وأهم النظريات المفسرة له، وواقع أنظمة سعر الصرف في الجزائر .

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها إقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، والذي يتم تحديده سواء على آلية العرض والطلب وإما بتدخل السلطات النقدية، وقد يتحكم في تحديد سعر الصرف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة.

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في معرفة تغيراته المستقبلية، وقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشرات على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم الأسعار في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لإتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاه، فضلا عن تأثيراته على تدفقات التجارة من الصادرات والواردات وكذلك الطلب على الأصول المالية الحقيقية في الدولة، ومعدل الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة أو الرفع في قيمتها ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما العميقة على الاقتصاد.

فقد نجد عملية تخفيض العملة من الإجراءات الشائعة خاصة في الدول النامية، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وخاصة بعد أزمة 1986، فقد أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري وميزان المدفوعات واحتياطي الصرف ومعدلات التضخم.... الخ، وبالنظر إلى بنية الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريعي فقد أظهرت نتائج الدراسة أن تخفيض قيمة العملة لم يكن له ذلك التأثير الإيجابي المنتظر .

النتائج

بعد تعرضنا لمختلف جوانب الموضوع فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الهدف الرئيسي من تخفيض قيمة الدينار هو تشجيع الصادرات وخفض الواردات وبالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري ووضعية ميزان المدفوعات.

خاتمة

- نظرا للتدخلات المتكررة في تخفيض قيمة الدينار الجزائري فإن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام الصرف الثابت المحدد إداريا، رغم إعلان السلطات النقدية بأنها تتبع نظام التعويم المدار والذي نجد فيه الانخفاض وفق قوى العرض والطلب بدلاً من التخفيض المتعمد.
- إن تخفيض قيمة الدينار جاء نتيجة لضغوطات صندوق النقد الدولي في المرحلة الأولى في 1991 بنسبة 22% و التخفيض الثاني في 1994 بنسبة 40.17 % ، وبعد انتقال الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار قامت السلطات النقدية بالتخفيضات المتتالية للدينار بسبب انهيار أسعار البترول.
- عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في زيادة الصادرات خارج المحروقات.
- عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تخفيض الواردات.
- نتج عن ذلك عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تحسين وضعية الميزان التجاري.
- رصيد حساب رأس المال لم يتأثر بسياسة التخفيض بالإضافة إلى عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تحسين وضعية الميزان التجاري نتج عن ذلك عدم فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري في تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات.
- نتج عن سياسة تخفيض الدينار الجزائري ارتفاع عام في الأسعار نتيجة استيراد مواد أساسية وتجهيزات المؤسسات، فارتفع معدل التضخم وانخفضت القدرة الشرائية في الجزائر.

نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية على حالة الجزائر يمكننا اختبار الفرضيات كما يلي :

الفرضية الأولى

تأكيد الفرضية الأولى، حيث أن من بين أسباب توجه الجزائر نحو تخفيض قيمة الدينار الجزائري معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .

الفرضية الثانية

نفي الفرضية الثانية ، حيث توصلنا إلى أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تنجح في تشجيع الصادرات ولا في تخفيض الواردات ليسجل بذلك الميزان التجاري عجزا خاصة في السنوات الأخيرة.

الفرضية الثالثة

نفي الفرضية الثالثة ، حيث توصلنا إلى أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تنجح في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

الفرضية الرابعة

تأكيد الفرضية الرابعة، حيث نتج عن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري انخفاض القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع أسعار الواردات التي لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من إحلالها.

التوصيات

- التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي من السعر في السوق الموازي.
- ضرورة العمل بمكاتب الصرف، وقد أنشئت مكاتب الصرف بموجب القانون 95/7 المؤرخة في 1995/12/13 والتعليمة 96/08 المؤرخ في 1996/08/18، غير أن تطبيقها لا زال في بدايته رغم منح الاعتماد لبعض المكاتب، حيث أن هذه المكاتب بوسعها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال وتجنب التعامل في السوق السوداء من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- تنويع القاعدة الإنتاجية حتى يكون لسياسة التخفيض اثر ايجابي على تشجيع الصادرات خارج المحروقات مع ضمان جودة هذه المنتجات لتكون قادرة على المنافسة عالميا.
- إنتاج منتجات تحل محل الواردات خاصة الأساسية منها حتى يكون لسياسة التخفيض اثر ايجابي على تقليل الواردات.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

01 - الكتب

- أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الأردن، 2007.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- معهود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
- معهود يونس مُجد، اقتصاديات دولية، دار الجامعية، مصر، 2009.
- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر 2000.
- سيد عيسى، أسعار وأسواق سعر الصرف الأجنبي، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1984.
- عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.
- عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية - المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

- علي سعد مُحمَّد داود، الادارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية-الاسكندرية، 2011.
- صبحي تادريس قريصة ، مدحت مُحمَّد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية والدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1983 .
- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2002.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، الكويت، 1978.
- رشاد العصرار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000 .

02 - الرسائل والأطروحات الجامعية

- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دون سنة نشر.
- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- بن شلاط مصطفى، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بشار، 2005/2006.
- بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني - دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2013-2014.
- بربري مُحمَّد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وإنعكاساتها على تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف، 2004/2005.
- جعفري عمار، إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-حالة الجزائر في الفترة 1990-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013.
- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة ، 2014-2015.

المراجع

- درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن وإختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015.
- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
- حراد مريم، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر 1970-2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.
- منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1970-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012/2013.
- مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1990-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2005.
- منية خرباش أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2011-2012.
- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير تخصص نمذجة إقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2011.
- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وإنعكاساتها على الميزان التجاري حالة الجزائر في الفترة 1999-2014، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016.
- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوي الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان-الجزائر، 2009-2010.
- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبیت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات 1985 - 2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.

03 - المجلات والملتقيات العلمية

- آيت يحيى سمير ، التعويم المدار للدينار الجزائريين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011 .
- بومعزة حليلة، دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة 2000-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة-الجزائر، العدد 18، 2017.
- بورحلي خالد ، بوروشة كريم ، علاوي مُجدّ لحسن، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر في الفترة 1986-2014 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، جامعة ورقلة، العدد 01، 2015.
- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.
- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004.
- بن طيرش عطاء الله، كاكي عبد الكريم، تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على تطور الكتلة النقدية M2، مجلة البديل الإقتصادي، جامعة الجلفة، العدد الأول، 2014.
- بربري مُجدّ أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني 2009.
- كربال بغداد، نضرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005 .
- كريم النشايشي و آخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- لزعر علي، آيت يحيى سمير ، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الإقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012 .
- مبارك بوعشة، السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 1999.

المراجع

- مُجّد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الرابع، جوان 2006.
- نعمان سعيدي، فعالية تخفيض العملة المحلية في إستعادة التوازنات الخارجية الدينار الجزائري أمودجا، مجلة جديد الإقتصاد، العدد الثامن، جامعة المدية، ديسمبر 2013.
- عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية - حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 12، القاهرة، صيف 1998.
- عبد الرزاق بن الزاوي، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة بسكرة، 2011.
- صبحي حسون الساعدي، إيداد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصادية مع التركيز على إنتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 7، العراق، 2011.
- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة تلمسان، 2011 .
- خليلي كريم زين الدين محمود حميدات، سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر، ندوة نظمها صندوق النقد العربي بعنوان سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل العدد الثالث، أبو ظبي، 1997.

04 - المقالات :

- عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الإستقلال، جامعة جيجل، دون سنة نشر، ص 03

05 - مواقع الإنترنت

- www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- www.ONS.dz
- www.almethaq.info/news/article843.htm
- <http://ldaf.youneed.us/t5-topic>
- <http://pubdocs.worldbank.org>
- **Source:** Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012.

06 - التقارير والمنشورات

- إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)
- النشرة الإحصائية رقم 39 سبتمبر 2017
- النشرة الإحصائية رقم 33 مارس 2016
- النشرة الإحصائية رقم 29 مارس 2014

07 - القوانين والأنظمة

- القانون 02-78 الصادر بتاريخ 14/02/1978 من الجريدة الرسمية رقم 07.
- القانون 01-88 الصادر بتاريخ 12/01/1988 من الجريدة الرسمية رقم 02.
- النظام رقم : 91-12 المؤرخ في 14/08/1991 والمتعلق بتعيين محل للواردات.
- النظام رقم : 91-13 المؤرخ في 14/08/1991 والمتعلق بالتسوية المالية للصادرات من غير المحروقات.
- Règlement n°95 -07 du 30 rajab 1416 correspondant au 23 décembre 1995 modifiant et remplaçant le règlement n°92-04 du 22 mars 1992 relatif au contrôle des changes.

08 - المراجع باللغة الأجنبية

- Samson Kwalingana, Kisu Simwaka, Thomas Munthali and Austin Chiumia, The short run and long run trade balance response to exchange rate changes in Malawi, journal of Development and Agricultural Economics, Vol4(8) , May, 2012 .

ملخص

حاولنا من خلال هذا الدراسة تسليط الضوء على فعالية التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري خلال الفترة ما بين 2000 – 2016، ولتحقيق ذلك قمنا بتحليل أثر تخفيض قيمة الدينار في هذه الفترة وبالأخص على ميزان المدفوعات والميزان التجاري باعتبار أن الهدف الرئيسي لتخفيض قيمة الدينار هو تشجيع الصادرات والحد من الواردات، حيث توصلنا في آخر الدراسة على أن سياسة التخفيض في الجزائر لم تكن لها فعالية على تشجيع الصادرات والحد من الواردات، بل بالعكس فقد نتج عن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري انخفاض القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار السلع والنتائج بدوره من ارتفاع أسعار الواردات التي لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من إحلالها.

الكلمات المفتاحية : الدينار الجزائري، سعر الصرف، التخفيض، الصادرات، الواردات.

Abstract

In this study, we analyzed the effect of the successive devaluation of the Algerian dinar during the period 2000-2016, In order to achieve this, we analyzed the impact of the devaluation of the dinar during this period, especially on the balance of payments and trade balance, The main objective of the devaluation of the dinar is to encourage exports and limit imports. At the end of the study we found that the policy of reduction in Algeria has not been effective in encouraging exports and limiting imports, On the contrary, the policy of devaluation of the Algerian dinar has resulted in a decrease in purchasing power due to higher commodity and output prices He saw rising import prices that the Algerian economy could not replace.

key words: Algerian Dinar, exchange rate, reduction, exports, imports